

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٤٨**

الثلاثاء، ٨ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيدة ميثا – كوادرا
	السويد	السيد فافيركا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد مالكي
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد جيجي
	الكويت	السيد الفصام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2018/416)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).





1813833 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2018/416)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيدة جوان آدمسون، القائمة بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2018/416) التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن، يحيل بها التقرير الثالث والخمسين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

وأعطي الكلمة الآن للسيد إنزكو.

السيد إنزكو (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى أعضاء المجلس على اهتمامهم المستمر بالتطورات التي تشهدها البوسنة والهرسك.

وكما أوضحت في تقريري المقدم إلى الأمين العام (S/2018/416، المرفق) فبالرغم من بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذتها قيادة البوسنة والهرسك نحو التكامل الأوروبي – الأطلسي، التي أرحب بها ترحيبا حارا، لا تزال وتيرة الإصلاح الحقيقي بطيئة، ولم يتحقق تماما هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق الاستقرار في البلد بطريقة لا رجعة فيها.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خطت البوسنة والهرسك خطوة هامة لكي تصبح بلدا مرشحا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عندما سلّمت سلطاتها أكثر من ٠٠٠ ٢٠ صفحة من الردود على استبيان اللجنة الأوروبية في شباط/فبراير خلال الزيارة التي قام بها الرئيس يونكر والمفوض هان إلى سراييفو. وتمكن البلد أيضا من اعتماد عدة استراتيجيات، وأدخل طائفة من التغييرات على نظام الضرائب الاستهلاكية التي مكنّت من الحصول على التمويل من صندوق النقد الدولي، لا سيما من أجل شق الطرق. وتثبت هذه التطورات الهامة أنه عندما يكون لدى القادة السياسيين هدف مشترك، يقدمون التنازلات اللازمة ويجدون حلولا. ومن دواعي الأسف أن هذه الإنجازات لا تزال محدودة لأن العديد من أبرز المسؤولين المنتخبين ما برحوا يركزون بشكل غير متناسب على النعرة القومية والمسائل الخلافية. وفي الوقت نفسه، تتعرض السلطات والكيانات ذات الصلة على مستوى الدولة مرارا وتكرارا للتحدي والتقويض على نحو يتعارض مع منطق الدمج في إطار الهياكل الأوروبية.

وكما ذكرت في الماضي، ليس جديدا علينا الخطاب غير المسؤول والمؤجج للمشاعر الذي يطعن في الجوانب الأساسية في اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك. لقد شهدنا تصعيدا مقلقا في هذه البيانات في الأشهر الستة الماضية. وكما أوضحت في تقريري الذي رفعته إلى الأمين العام، فإنه يساورني بالغ القلق إزاء تحفز بعض السياسيين في الفترة الأخيرة للإشارة إلى احتمال تجدد النزاع، بما في ذلك البيانات المثيرة للجدل الصادرة عن

كبار السياسيين البوسنيين التي تشير إلى وجود عملية إعادة تسليح قيد التنفيذ تمهيدا لسيناريو حرب مفترضة. وجاءت تلك التعليقات في أعقاب الخلاف في بداية الفترة المشمولة بالتقرير بشأن شراء شرطة جمهورية صربسكا كميات كبيرة من الأسلحة ذات الماسورة الطويلة، وتغطية وسائط الإعلام ب لأنشطة الجماعات ذات النعرة القومية المتطرفة. وبناء على ذلك، هناك اتجاه عام نحو شراء الأسلحة مما يثير بالغ القلق. وسأقدم تقريرا عن هذه المسألة في تشرين الثاني/نوفمبر.

لقد استمر أيضا بعض كبار المسؤولين في جمهورية صربسكا في استعمال الخطابات المؤججة للمشاعر في رفض دولة البوسنة والهرسك والدعوة إلى الانفصال في نهاية المطاف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك أيضا تعليقات علنية تمجّد مجرمي الحرب الذين أدانتهم المحكمة، وتدعو إلى إعادة جيش جمهورية صربسكا. ويعلّق المسؤولون الكروات على إعادة التنظيم الإقليمي للبلد ويهددون بحل الدولة إذا لم تتم تسوية المسائل الانتخابية الراهنة بما يرضيهم. ولذلك، يتعين على جميع الشخصيات العامة أن توخي الحرص والمسؤولية عند اختيار كلماتها. إنّ البوسنة والهرسك دولة واحدة ذات سيادة متعددة الأعراق وتتألف من كيانين، يعيش فيهما جميع المواطنين، الشعوب الثلاثة المكوِّنة وغيرها، ويعملون في كنفهما معاً، ويتحمل المسؤولون المنتخبون، أكثر من غيرهم، المسؤولية عن المساهمة في إحلال السلام وتحقيق المصالحة. وفي هذا المناخ السياسي العام تدخل البوسنة والهرسك دورة انتخابية أخرى، حيث من المتوقع أن تعلن اللجنة الانتخابية المركزية اليوم الاقتراع المقبل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

لقد قدمت، قبل ستة أشهر، إحاطة إعلامية إلى المجلس (انظر S/PV.8089) عن خطورة أزمة سياسية عميقة ربما تتبع الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إذا لم تتفق الأطراف قبل ذلك على القواعد التي تنظم الانتخاب غير المباشر لأعضاء أحد مجلسي البرلمان، أي، مجلس شعوب البوسنة والهرسك. وفي أعقاب قرار المحكمة الدستورية في عام ٢٠١٧، بشأن حذف أحكام القانون الانتخابي بشأن هذه المسألة، يتعين على البرلمان على مستوى الدولة إدخال تعديلات على القانون. وبخلاف ذلك، فإن عملية تشكيل السلطات بعد الانتخابات يمكن أن تكون صعبة للغاية إن لم تكن مستحيلة. ويعمل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حاليا على تيسير التوصل إلى اتفاق بين الأطراف السياسية الرئيسية بشأن هذه المسألة، ويقدم مكتبي الدعم لهما في ذلك المسعى. لكن المسؤولية النهائية تقع على عاتق القادة السياسيين. وهناك مجموعة من الحلول الممكنة، التي يمكن أن تفضي إلى حل توفيقي، إذا كانت الأطراف الأساسية على استعداد للعدول عن المطالب القصوى والتفاوض بحسن نية، لكن الوقت قصير. وفي الوقت الذي أتكلم فيه هنا، أعلنت اللجنة المركزية للانتخابات إجراء انتخابات عامة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، رغم عدم التوصل إلى حل لمسألة مجلس الشعوب فيما يتعلق بقانون الانتخابات.

ثمة مجال آخر يثير القلق في البوسنة والهرسك ألا وهو تدهور مسألة سيادة القانون. إذ ما برح المسؤولون المنتخبون يتجاهلون القرارات النهائية والملزمة الصادرة عن المحاكم على مستوى الدولة ويرفضونها، وما فتئ الفساد ينخر في عظم النظام السياسي. واجتمع هذان العنصران مؤخرا في حالة تتعلق بالسلطة القضائية على مستوى الدولة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، أعلنت المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك عدم دستورية عدة أحكام من قانون الإجراءات الجنائية في البوسنة والهرسك التي تنظِّم تدابير التحقيق الخاصة في الدعاوى الجنائية. وبانقضاء الموعد النهائي المحدد بستة أشهر من دون أن يقوم برلمان البوسنة والهرسك بتصحيح المسألة، قد تبت المحكمة قريباً في مسألة عدم الإنفاذ، مما يجرّد السلطة القضائية من الأدوات اللازمة لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد. ومن المؤسف أن بعض الأطراف السياسية

يعترض على اعتماد التعديلات وفقا للمعايير الدولية. ومما له دلالة كبيرة هنا، أن الأطراف التي تعارض هذه التعديلات هي التي تطعن في المؤسسات على مستوى الدولة في الترتيبات الحالية لاتحاد البوسنة والهرسك.

أود أيضا أن أبرز مرة أخرى أن مواطني موستار ما زالوا محرومين من أبسط الحقوق الديمقراطية في انتخاب ممثليهم المحليين، أي أنهم غير قادرين على القيام بذلك لما يقرب من عقد من الزمن، بسبب فشل الأطراف في البرلمان في تنفيذ القرار الصادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك المتعلق بالنظام الانتخابي لمدينة موستار. ومع ذلك أشعر بالتشجيع لأنّ عددا من ممثلي الأطراف السياسية في موستار بدأوا بعقد اجتماعات في موستار بمبادرة منهم، فيما يبدو أنها محاولة صادقة بعد ١٠ سنوات لحل تلك المسألة في نهاية المطاف. وأحث الأطراف على التوصل إلى حل وسط من شأنه أن يتيح لمواطني موستار التمتع بالحق الديمقراطي نفسه في انتخاب زعمائهم المحليين، وهو الحق الذي يتمتع به المواطنون في بقية أنحاء البلد.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أذكِّر بقرار آخر يُنتظر صدوره منذ أمد طويل عن المحكمة الدستورية وقرار الممثل السامي ذي الصلة الذي يتعلق بالمساواة الدستورية بين الصرب داخل الاتحاد والذي ينبغي أن تتضمنه دساتير الكانتونات الثلاثة بعد أكثر من ١٥ عاما. ويعني ذلك أن الصرب ليسوا متساوين مع الكانتونات الثلاثة ولا يتمتعون بالحقوق نفسها. إنهم لم يُذكروا حتى في دساتير الكانتونات الثلاثة، وهذا أمر مشين حقا بعد ١٥ عاما. وفي هذا الصدد، صدر أيضا قرار عن المحكمة الدستورية ولم يحظ بالاحترام.

في الختام، إن الحالة في البوسنة والهرسك تتطلب من المجتمع الدولي الاهتمام المستمر وبذل الجهود الموحدة. أحرزت البوسنة والهرسك تقدما هائلا، منذ انتهاء الأعمال القتالية في عام ١٩٩٥، في بناء مؤسساتها وإرساء الأمن والعودة إلى الحياة الطبيعية. ولكن يجب ألا نعتبر هذا التقدم من المسلّمات. وعلى الرغم من أن القادة في البوسنة والهرسك ما فتئوا ملتزمين بالاندماج مع الاتحاد الأوروبي، لكن ذلك لا يؤثر بعد في المناخ السياسي اليومي الذي نجد فيه بعض الشخصيات السياسية على استعداد لاستخدام الخطاب غير المسؤول، ويبدو أن أكبر همهم الحفاظ على المناصب. إن خطر الانقسام والشعور بالقلق إزاء مستقبل البلد يتسلل ببطء إلى نسيج المجتمع. وكما نعلم جميعا، فقد غادر العديد من الأشخاص خلال السنوات الخمس الماضية، بما في ذلك أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شاب، بسبب انعدام الأمن. وينبغي ألا ننسى مخاطر النزعة القومية والتطرف لدى جميع الأطراف بالاقتران مع تنامي الإحساس بالركود الاجتماعي – الاقتصادي في البلد. ولهذا السبب، أعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف بسرعة جهوده الرامية إلى تعزيز المصالحة في البوسنة والهرسك وفي المنطقة. إن الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع الأطراف الأخرى، مؤهلة تماما للاضطلاع بدور بارز في هذه الجهود.

علاوة على ذلك، ثمة ضرورة لتغيير الطريقة التي تُمارس بها السياسة داخل البلد. ويتعين أن يأتي هذا التغيير من السياسيين أنفسهم، ولكن، بصفتنا مجتمعا دوليا، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، لدينا مصلحة في تشجيع هذا التغيير. نحتاج في المقام الأول، وفي البيئة الحالية، إلى إبقاء جميع الأدوات المتاحة لنا تحت تصرفنا للحيلولة دون زيادة تدهور الحالة. إن ما يدور في خلدي هنا الولايات التنفيذية المدنية والعسكرية. أعتقد أيضا أنه ينبغي أن نكون أكثر حزما فيما يتعلق بالإصلاحات المطلوبة للمضي بالبلد قدما وأكثر استعدادا لمواجهة ما يصدر عن الشخصيات السياسية القيادية من أقوال وأفعال عندما يهددون بالمزيد من زعزعة الاستقرار في البيئة السياسية والأمنية. وأخيرا، أناشد الجميع، باعتبارنا جزءا من المجتمع الدولي أن نتبع نهجا موحدا ونقوم بتنسيق جهودنا. إذ أننا، في نهاية المطاف،

نتشاطر الهدف نفسه وهو: بلد ذو سيادة وموحد ولامركزي، وأيضا بوسنة وهرسك مستقرة وفعالة. وأعتقد أننا جميعا نريد أن نرى البوسنة والهرسك نموذجا ساطعا للتسامح حيث تكون فيها الحياة التقليدية المشتركة لجميع الثقافات والأمم والمواطنين ممكنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد إنزكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد مالكي (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية النيرة والتعليق الدقيق على آخر التطورات.

بعد أكثر من ٢٠ عاما على الصراعات القاتلة واتفاق دايتون للسلام، الموقع في باريس، تقف البوسنة والهرسك عند نقطة تحول في تاريخها. وفي الواقع، نحن بانتظار الإعلان عن نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر. وسيتعين على السلطات المنتخبة مهمة تمهيد الطريق نحو الاندماج الأوروبي في السنوات المقبلة. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط تستحق اهتمامنا الخاص قبل الموعد النهائي لإجراء الانتخابات الحاسمة.

أولا، إن الوحدة في البلد جوهرية للغاية. وإن التعليقات التي أبداها القادة السياسيون بشأن تقسيم البوسنة والهرسك، وتمجيد مجرمي الحرب، وما يسهم في تصعيد العنف من السلوك، كلها تعليقات غير مسؤولة. ونحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة على الامتناع عن تأجيج الكراهية ونبش أشباح الماضي. ويجب إعطاء الأولوية لتعزيز المؤسسات المركزية في البلد بوصف ذلك شرطا مسبقا لبناء سيادة القانون. لذلك ندعو إلى احترام قرارات المؤسسات المذكورة في الاتفاق الإطاري العام للسلام، ولا سيما المحكمة الدستورية. ويجب أن تنفذ القرارات القائمة على حجية الأمر المقضي به في أقرب وقت ممكن وبروح توفيقية، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل الانتخابية.

ثانيا، أود أن أشدد على ثلاث نقاط. وبالنظر إلى أن القرار ٢٣٨٤ (٢٠١٧) كان قد اتُخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تناشد فرنسا الأحزاب السياسية الموافقة على إصلاح القانون الانتخابي، وهو شرط مسبق لازم لتنفيذ نتائج الانتخابات. إن الاستقرار السياسي في البوسنة والهرسك يتأرجح في كفة الميزان. وبالإضافة إلى الإصلاحات الانتخابية، نأسف لتباطؤ الإصلاحات خلال عام ٢٠١٧. نجد أن مواطني البوسنة والهرسك يطالبون الآن أكثر من أي وقت مضى بتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها الإسهام في تنمية البلد والدمج الإقليمي. ويتوقع أيضا أن تجري الإصلاحات القضائية في الوقت الذي تعلق فيه أوروبا أهمية قصوى على مكافحة الفساد والجريمة المنظمة. تركز بالتحديد صفقة توسيع نطاق التدابير التي نشرتها اللجنة الأوروبية المعنية في ١٧ نيسان/أبريل على الإصلاحات اللازمة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وسيادة القانون.

ثالثا، على الرغم من الحالة الهشة والتحديات العديدة، يوجد لدى البوسنة والهرسك أفق يمكن التحرك صوبه، ألا وهو الاندماج الأوروبي. تؤيد فرنسا البيان الذي سيُدْلى به باسم الاتحاد الأوروبي. ويسرنا أن نرى أن البوسنة والهرسك تميل بالإجماع إلى الاندماج الأوروبي. ولا يقتصر الأمر على مؤسسات من الرئاسة إلى الكانتونات والكيانات التي تدعو إلى عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، ولكن، في المقام الأول، أن ذلك يشمل النساء والرجال في البوسنة والهرسك. هم الذين يريدون الانضمام إلى أوروبا الشعوب التي نقوم ببنائها، يوما بعد يوم. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم إلى سلطات البوسنة والهرسك. أخيرا، ستواصل عملية ألثيا العسكرية عملها

من خلال التكيف على أفضل وجه ممكن مع الحالة الأمنية في الميدان لتمكين قوات الأمن البوسنية من العمل بشكل مستقل.

ذكرت في مستهل كلمتي أننا نقف عند نقطة تحول في تاريخ البوسنة والهرسك. إن هذا الوقت يتطلب شجاعة سياسية، أي الشجاعة على مواجهة الحالات التي يصفها البعض بأنها تستعصي على الحل، وبأنها تحديات لا يمكن الصمود أمامها. بوسع البوسنة والهرسك أن تعول على دعم فرنسا في كل نقطة تحول في تاريخها.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): بما أن هذه أول جلسة مفتوحة لمجلس الأمن برئاسة بولندا، يسرني أن أؤكد مجددا دعم وفدي الكامل لكم، سيدتي الرئيسة، وأتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم. نود أيضا أن نشكركم، سيدتي، على كلماتكم الطيبة عن رئاسة بيرو. إننا نقدر عقد هذه المناقشة، فضلا عن الإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمها الممثل السامي فالنتين إنزكو.

تعترف بيرو بوحدة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وسيادتها، بالإضافة إلى صلاحية الاتفاق الإطاري العام للسلام المبرم في عام ١٩٩٥. فهو اتفاق أُبرم بدعم من المجتمع الدولي، ويرسي الأساس لصون السلام والاستقرار في البلد، وله آثار هامة بالنسبة للمنطقة. ونلاحظ مع القلق محدودية التقدم المحرز في تنفيذ خطة ٥+٢ التي تتطلب إغلاق مكتب الممثل السامي، وتوطيد أركان الدولة في البوسنة والهرسك. وفي ضوء ذلك، وبالنظر إلى الانتخابات العامة المقبلة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر، نود أن نبرز الحاجة إلى إحراز تقدم بشأن هذين الخطين من العمل، حيث نعتقد بأنهما أساسيان لبناء السلام المستدام.

أولا، سأتكلم عن سيادة القانون وبناء المؤسسات. نحن نقدر الجهود الرامية إلى الامتثال لقرارات المحكمة الدستورية لتعديل الإطار التنظيمي على مختلف مستويات الحكومة. ومع ذلك، نشعر بالقلق بسبب التقاعس بشأن التطويرات التشريعية المطلوبة لإصلاح القانون الانتخابي وقانون الإجراءات الجنائية. إذ نؤمن بأن تلك التطويرات ضرورية لكفالة إجراء انتخابات شاملة وفعالة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة. وهناك أيضا شواغل بشأن انتهاكات القانون المتعلق بفرض حظر مؤقت على التصرف في ممتلكات الدولة، واستمرار وجود أحكام بشأن الاحتفال بيوم جمهورية صربيا. ونرى أنه يجب أن تنفذ قرارات المحكمة الدستورية تنفيذا كاملا.

ثانيا، سوف أتناول الحوار السياسي والاعتدال والاتفاق. ونعتقد أن الحفاظ على السلام يتطلب من مواطني البوسنة والهرسك وضع رؤية مشتركة للمستقبل. يجب أن يفهم التنوع الإثني والثقافي والديني بوصفه من قيم مجتمعهم. تشجع بيرو على زيادة مشاركة النساء والشباب في العملية السياسية الوطنية، بما في ذلك في الانتخابات العامة المقبلة. ونرى أن من الضروري التغلب على الشلل الذي أصاب الجمعية البرلمانية التي ما انفكت تعوق الإصلاحات اللازمة لضمان إدارة دفة الدولة بسلاسة.

ونشعر بقلق كبير إزاء الخطاب العدائي الذي يتفاقم بسبب الحملة الانتخابية، والتشكيك في سلطة الدولة، وزيادة التهديدات بالانفصال، والزيادة في شراء الأسلحة من قبل هيئات إنفاذ القانون. إن هذه الأعمال تزيد الشعور بعدم الاستقرار. يتحمل القادة السياسيون المسؤولية الرئيسية عن بناء السلام المستدام. ويشمل ذلك رفض خطاب الكراهية وتمجيد مجرمي الحرب، بل على العكس من ذلك، إعطاء قدوة حسنة في الاعتدال والالتزام بالعملية المعقدة والحساسة المتمثلة في المصالحة.

في الختام، نود أن نشدد على أهمية التعاون الكامل بين الأطراف المعنية والممثل السامي وعملية قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي التي نود أن نكرر تأييدا بيرو الكامل لها في تنفيذ ولاياتها.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نهنئ جمهورية بولندا بحرارة على توليها رئاسة مجلس الأمن، ونتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، كل النجاح في مساعيكم كافة، وبخاصة أثناء رئاستكم لهذا الجهاز الرئيسي المكرس لضمان السلام والأمن العالميين. كما نشيد بكم، أيتها السفيرة، يوانا فرونيكا، وبأعضاء فريقكم على اختيار الوقت المناسب تماما بشأن القضايا الحاسمة للنظر فيها في إطار جدول أعمال هذا الشهر. ونتطلع إلى مناقشة تؤدي إلى المزيد من الوعي والعمل.

نشكر الممثل السامي فالنتين إنزكو على إحاطته الإعلامية والمعلومات المستكملة التي قدمها عن التطورات الأخيرة في البوسنة والهرسك. كما أود أن أرحب بالممثل الدائم الجديد للبوسنة والهرسك، السفير ميلوش فوكاشينوفيتش. تؤكد مجددا كازاخستان التزامها القاطع بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك بوصفها بلدا موحدا وذا سيادة. لقد شهدنا تقدما كبيرا في البلد في مختلف الميادين؛ بيد أن هناك عددا من المسائل لم تحل بعد.

يستعد البلد حاليا للانتخابات العامة التي ستُعقد في تشرين الأول/أكتوبر. في ضوء ذلك، يجب أن تركز الجهود التي تبذلها جميع الأطراف على اعتماد قانون الانتخابات في أقرب وقت ممكن. ونناشد قادة جميع الأطراف المعنية تنفيذ اتفاق السلام، واحترام جميع الأحكام والإجراءات التي تشكل جزءا لا يتجزأ من تلك التسوية، بما في ذلك أحكام المحكمة الدستورية.

إننا نرحب للغاية بالاجتماع الذي عقد في شهر آذار/مارس بين مجلس رئاسة البوسنة والهرسك ورئيسي صربيا وكرواتيا. إن الإرادة السياسية لقادة البلدان المجاورة هي أكثر الأدوات المتاحة فعالية لتعزيز الحوار والثقة بين الأطراف. ويرحب وفد بلدي بالحوار المستمر الإيجابي فيما بين الحكومات، بما في ذلك الاتصالات المنتظمة الرفيعة المستوى، ونشجع بإخلاص الأطراف على المضي بها قدما.

للأسف، زادت التوترات السياسية داخل البلد، وصاحبها خطاب استفزازي وعدواني من جانب بعض ممثلي الأطراف. ومن الواضح أن هذا النوع من الاتصالات يؤثر سلبا على المناخ السياسي قبل الانتخابات، والاستقرار والأمن بصفة عامة، فضلا عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على نوعية حياة السكان المحليين. وفي هذا الصدد، نشجع جميع الأطراف الفاعلة السياسية، فضلا عن مؤسسات البوسنة والهرسك، على حل جميع المنازعات. ونعتقد أنه يتعين القيام بذلك من خلال العمليات القانونية القائمة والحوار البناء، وضمن الإطار الدستوري القائم. ونحث جميع الأطراف على التصرف وفقا لاتفاق السلام، وكذلك الالتزام بالتعاون الكامل مع جميع المؤسسات المشاركة في تنفيذ هذه التسوية السلمية.

كما يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع الأطراف إلى حل المسائل المعلقة، التي تمثل تحديا لاحترام حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية، وذلك بطرق من بينها ضمان مواصلة تنفيذ الإصلاحات المعتمدة مع التركيز الشديد على الحكم الرشيد وسيادة القانون. كما يجب أن يشمل ذلك مكافحة الفساد والجريمة المنظمة ومنع الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. وفي الوقت نفسه، فإننا بحاجة إلى معالجة أي أوجه قصور متبقية في النظام القضائي مطلوبة لتخليصه من طابع التسييس ولحياده واستقلاله، بما في ذلك مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب.

وفيما يخص المسارات الأخرى، يجب أن تركز الجهود على زيادة المسؤولية والاستدامة المالية، وتعزيز الجمعية البرلمانية وتطوير الاتصالات عبر وسائط الإعلام ووسائل البث. ويتعين أيضا معالجة مسألة اللاجئين والمشردين العائدين، إلى جانب المسائل المتصلة بإعادة توطينهم. كما نود التأكيد على أن إشراك منظمات المجتمع المدني ومشاركة النساء والشباب أمر حاسم لبناء الثقة بين الطوائف.

أخيرا، نشجع قادة البوسنة والهرسك على تجاوز المصالح السياسية الضيقة وإحراز تقدم مجد في اتجاه تنفيذ الالتزامات المتعلقة بإصلاحات الاقتصاد والحوكمة.

السيدة تاتشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئك سيدتي الرئيسة، على توليك الرئاسة خلال هذا الشهر.

وأود أن أشكر الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، السيد إنزكو، على عرضه الصريح جدا لآخر المستجدات في البوسنة والهرسك. إننا نقدر تقديرا عظيما عمل مكتب الممثل السامي لمساعدة البلد على تحقيق المزيد من السلام والرخاء وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن الولايات المتحدة تؤكد دعمها القوي لولاية الممثل السامي بوصفه صاحب الكلمة الفصل بموجب اتفاقات دايتون للسلام فيما يتعلق بتنفيذ الجانب المدني من الاتفاق. ونحن نشكره على خدمته المتفانية ونعرب عن التزامنا الراسخ بدعم اتفاقات دايتون، والحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها وتعزيز مواصلة الاندماج الأوروبي - الأطلسي.

لا يزال التزام البوسنة والهرسك بالقيم الأوروبية الأطلسية بالغ الأهمية. لقد أشارت كل من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي إلى أن أبوابهما لا تزال مفتوحة إذا أوفت البوسنة والهرسك بمسؤولياتها المترتبة عليها بموجب اتفاقات دايتون للسلام، وإذا كان البلد مستعدا للقيام بالعمل الشاق لتلبية معايير العضوية فيهما. وتحث الولايات المتحدة على إحراز المزيد من التقدم في اتجاه الاندماج في كل من منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي سيتطلب عزيمة وإخلاصًا سياسيين قويين.

ونشيد بالعمل المستمر الذي تقوم به العملية ألثيا بقيادة الاتحاد الأوروبي وذلك الذي يضطلع به الناتو، لتعزيز الأمن وبناء القدرات في البوسنة والهرسك. ونشيد بتسليم السلطات إجابات على استبيان المفوضية الأوروبية في شهر شباط/فبراير، ونعتبرها خطوة هامة نحو اندماج البلد في أوروبا. ومع ذلك، تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء الزيادة الأخيرة في الخطاب القومي المثير للانقسام في البوسنة والهرسك. ويهدد ذلك بتفاقم الانقسامات والنزاع، وهو تماما عكس ما هدفت إليه اتفاقات دايتون للسلام وجهود الإصلاح اللاحقة. إننا نحث جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على تبني الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والانتخابية الأساسية والعمل على تعزيز سيادة القانون والتصدي للفساد وتحسين المناخ السياسي العام في البلد، لما فيه صالح جميع مواطنيه.

وإذ نتطلع إلى الانتخابات العامة في شهر تشرين الأول/أكتوبر، نحث البوسنة والهرسك على اعتماد وتنفيذ إصلاحات انتخابية، لا سيما تلك التي تتناول ما يسمى بحكم ليوبتش. تلك الإصلاحات حيوية الأهمية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وللمحافظة على الاستقرار الذي عمل البلد بجد لتحقيقه. بدون هذه الإصلاحات، قد يكون تشكيل حكومة بعد الانتخابات أكثر صعوبة، مما سيعقِّد الجهود الرامية إلى بناء مستقبل آمن ومستقر ومزدهر للبلد. إننا نتشاطر العديد من الشواغل التي أعرب عنها الممثل السامي في تقريره عن البوسنة والهرسك (S/2017/922، المرفق)، بما في ذلك الإجراءات التي يمكن أن تضعف سيادة القانون، مثل الخطاب المزعزع للاستقرار للقادة السياسيين، الذين يشيرون إلى تفكك الدولة وتعليقات افتراضية حول حرب في المستقبل. ويجب أن يظل المجلس يقظا للخطاب والأفعال التي تسعى إلى تقويض وتهديد السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسائر كيانيها وشعوبها التأسيسية الثلاث.

إن الولايات المتحدة تتطلع إلى فترة يكون فيها وضع البوسنة والهرسك مستوفيا لأهداف وشروط إغلاق مكتب الممثل السامي، على النحو الذي حدده مجلس تنفيذ اتفاق السلام. وعندما يأتي ذلك اليوم، سنتمكن من القول بثقة إن البوسنة والهرسك قد نفذت بالكامل مسؤولياتها المترتبة عليها بموجب اتفاقات دايتون للسلام، وأنها تسير بشكل لا رجعة

فيه صوب الاندماج الأوروبي. وحتى ذلك الحين، نشجع قادة البوسنة والهرسك، وكذلك المجتمع الدولي، على دعم الإصلاحات اللازمة لتحقيق ذلك الإنجاز، ومواصلة التزامهم تجاه مكتب الممثل السامي وهو يعمل لضمان نجاح البوسنة والهرسك.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر تقرير عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (S/٢٠١٨/٤١٦، المرفق). ونود أن نؤكد دعمنا لسيادة البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية.

ونود أن نرحب بالتطورات الإيجابية التي طرأت على البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك التقدم المحرز في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ونعتقد أن ذلك التقدم شهادة على التزام البلد بعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، بما لذلك من مساهمة بعيدة المدى وطويلة الأجل وإيجابية في استقرار البلد وإقليمه وازدهارهما. ومما يشجعنا أيضا استمرار تبادل الزيارات بين المسؤولين الرفيعي المستوى والزعماء السياسيين لبلدان المنطقة، التي من شأنها في رأينا، أن تعزز علاقات حسن الجوار وأن توطد التعاون في منطقة غرب البلقان. وفي هذا الصدد، يستحق الاجتماع الثلاثي الذي عقده مجلس رئاسة البوسنة والهرسك مع رئيسي صربيا وكرواتيا الثناء. نحن نشجع على استمرار هذا النوع من الانخراط الرفيع المستوى في المستقبل.

ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء بعض التطورات المذكورة التي تقوض الاستقرار السياسي للبوسنة والهرسك. ونشير على وجه الخصوص، إلى الخطاب المثير للانقسام والأفعال التي لا تزال تتحدى النظام الدستوري وسلامة النظام القضائي على مستوى الدولة في البلد. وفي هذا الصدد، ندعو جميع السلطات والزعماء السياسيين إلى الاحترام الكامل لقرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. إن احترام سيادة القانون وسلطة مؤسسات الدولة، المنشأة بموجب اتفاقات دايتون للسلام، أمر أساسي لعملية بناء الدولة في البوسنة والهرسك. ولذلك، من المهم أن تمتنع جميع الأطراف عن أي بيانات أو أعمال استفزازية من شأنها تقويض سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وتماسكها ونظامها الدستوري.

كما نحيط علما باستمرار الخلاف بشأن التغييرات في قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك. ونعتقد أنه يجب التعامل مع هذه المسألة بحكمة شديدة، لأنها لا تنطوي على احتمال التأثير على تشكيل الحكومة بعد الدورة الانتخابية المقبلة فحسب، بل وعلى استمرارية واستقرار البلد.

ويحدونا الأمل في أن يجري تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية بشأن مراجعة قانون الانتخابات الوطني بطريقة تتماشى وأحكام اتفاق دايتون للسلام. وكذلك نشجع الأطراف على إجراء حوار سياسي جاد لمعالجة الاختلافات حول مسألة الإصلاح الانتخابي، الذي سيكون مهما بصفة خاصة بالنظر إلى أن الانتخابات العامة ستعقد هذا العام.

وختاما، نعرب عن دعمنا للممثل السامي وأعضاء طاقم مكتبه في اضطلاعهم بولايتهم في رصد تنفيذ الجانب المدني من اتفاق دايتون للسلام. وندعو جميع الأطراف إلى توفير التعاون الضروري لعمل الممثل السامي. وننوه كذلك بالدور الحيوي الذي تضطلع به البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وعملية ألثيا، في الحفاظ على السلامة والاستقرار في البلد.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): السيدة الرئيسة، نرجو لكم كل التوفيق خلال فترة رئاستكم، ويمكنكم التعويل على دعمنا الكامل لكم في عملكم هذا الشهر. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر بيرو على قيادتها الممتازة للمجلس

في شهر نيسان/أبريل، هنا في نيويورك وخلال زيارة المجلس إلى الخارج في نيسان/أبريل على حد سواء.

وتؤيد مملكة هولندا البيان الذي ستدلي به المراقبة عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم.

وأشارك الآخرين قبلي، في شكر الممثل السامي فالنتين إنزكو على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الذي يضطلع به.

سأركز اليوم على ثلاث مسائل: أولا، الحالة السياسية في البوسنة والهرسك، وثانيا، سيادة القانون، وثالثا، آفاق البلد المستقبلية.

ففيما يتعلق بالنقطة الأولى، بشأن الحالة السياسية في البوسنة والهرسك عمل شعب البوسنة والهرسك بجد، منذ توقيع اتفاق دايتون للسلام، لإيجاد بلد يسوده السلام والازدهار، وقد فعلوا ذلك بالدعم القوي من المجتمع الدولي. وعلى الرغم من أنه تم إحراز تقدم، فإننا نشاطر الممثل السامي قلقه إزاء الحالة السياسية الراهنة في البوسنة والهرسك. فالخطاب الانقسامي للقادة السياسيين وأعمالهم تؤثر سلبا على إدارة البلد وتماسكه وإصلاحاته. ونحن نعتقد أن الممثل السامي ومكتبه يظلان أساسيان، في هذه الظروف.

وذلك يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي نقطة ألقى الضوء عليها كذلك زميلنا البيروفي للتو، وهي أننا نشعر بالقلق إزاء المحاولات الرامية إلى تقويض سيادة القانون في البوسنة والهرسك. فالمحاولات الرامية إلى تأخير التعديلات اللازمة على قانون الإجراءات الجنائية والقانون المنشئ لوكالة الاستخبارات والأمن تعيق مكافحة الفساد وتبادل المعلومات الاستخباراتية، بما في ذلك مع الشركاء الدوليين. وندعو مجلس الوزراء والبرلمان إلى تمرير التعديلات المطلوبة من دون إبطاء.

وتتعلق نقطتي الثالثة والأخيرة بمستقبل البوسنة والهرسك. فنحن نؤيد تكاملها الأوروبي – الأطلسي كوسيلة لضمان الرخاء والأمن المستقبلي لشعبها والمنطقة. ومن الأهمية بمكان أن يكثف القادة السياسيون في البوسنة والهرسك تنفيذهم الإصلاحات اللازمة لإحراز تقدم نحو ذلك التكامل. وينبغي أن تكون الخطوة الأولى هي ضمان تنفيذ الإصلاحات الانتخابية. فيجب تفادي أزمة دستورية في تشرين الأول/أكتوبر.

وفي الختام، فقد حث الأمين العام القادة الأوروبيين، في كانون الثاني/يناير، على إظهار أن القارة يمكن أن ترقى إلى مستوى مثلها العليا المتمثلة في الرخاء المشترك والتعايش السلمي. والانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر في البوسنة والهرسك تهيئ فرصة للزعماء السياسيين لإبداء التزامهم بتلك المثل العليا. فنحن نشجعهم بقوة على اغتنام تلك الفرصة وعلى إعطاء الأولوية للمستقبل على الماضي وللإصلاح على الركود وللوحدة على الانقسام.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأرجو لكم النجاح في مهامكم.

لقد درسنا تقرير الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (S/2018/416) – الذي صدر مرة أخرى في وقت متأخر، قبيل بدء جلسة اليوم مباشرة – بعناية. ونود أن نشير مرة أخرى إلى أهمية التقيد بالإطار الزمني لتقديم هذا التقرير إلى المجلس. ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أن للنص، مثل التقارير التي سبقته، نبرة معينة معادية للصرب، وهو يعاني من استنتاجات متحيزة ومسيسة ولا تقدم صورة موضوعية للحالة في البلد.

وقد ألقي اللوم مرة أخرى على جمهورية صربسكا، حرفيا، على كل الصعوبات الحالية التي تحيق بعملية تحقيق الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك – وما يستغرب له بشكل خاص – على الأزمة السياسية الرئيسية التي تعصف باتحاد البوسنة والهرسك بين البوشناق والكروات. وكما كان الحال من قبل، فإن اختيار الأدلة لدعم الادعاءات غير متوازن

ومبني، في كثير من الأحيان، على معلومات لم يتم التحقق منها. ونتيجة لذلك، شوهت الصورة الحقيقية في البلد واختلقت انطباعات خاطئة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الاحتفال، في ٩ كانون الثاني/يناير، بيوم جمهورية صربسكا، الذي تم وفقا للقانون الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والذي لم تعترض عليه المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في ذلك الوقت. ويصعب فهم شواغل التقرير بشأن تحديث الأسلحة الآلية التي تزود بها شرطة جمهورية صربسكا. فالعملية يتم القيام بها في امتثال تام لقوانين البوسنة والهرسك، وقد أقرتها، بالمناسبة، القوة التي يقودها الاتحاد الأوروبي المسؤولة عن الأمن في البلد. ولسبب ما، لا يشير التقرير إلى أن برامج استبدال مماثلة لتحديث أسلحة الشرطة يتم إجراؤها كذلك في اتحاد البوسنة والهرسك.

وقد حيرنا ما سمي بالقلق المعرب عنه في التقرير الجديد عن جولة آذار/مارس لزيارة الأماكن المقدسة التي شملت مواقع أرثوذكسية وتاريخية في صربيا والبوسنة والهرسك التي قام بها نادي ذئاب الليل المتعدد الجنسيات للدراجات النارية، الأمر الذي جرجر إشارات غير ملائمة إلى جزاءات الولايات المتحدة الانفرادية والمسائل الأوكرانية. ونادي ذئاب الليل دائما ينسق أنشطته مع هيئات إنفاذ القانون، وظل ينظم جولات منتظمة للبلدان الأوروبية، لأغراض إنسانية بحتة، منذ عدة سنوات حتى الآن. وقد كان الهدف الرئيسي هو إحياء ذكرى أسلافنا العظام الذين هزموا الفاشية في الحرب العالمية الثانية. وبالمناسبة، يحتفل بيوم النصر، اليوم في أوروبا وغدا في روسيا وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق.

إننا ندعو الممثل السامي إلى أن يركز جهوده على تنفيذ خطة ٥+٢، التي ينبغي أن تظل في صدارة أولوياته. فهو للأسف، يركز عمليا على مسائل أخرى لا علاقة لها بالولاية المسندة إليه. فمن المستغرب أن نسمعه يقول علنا بأنه ينبغي التركيز بصورة أقل على دايتون وبصورة أكبر على بروكسل في البوسنة والهرسك، الأمر الذي يشكل تفسيرا حرا أكثر من اللازم لولايته، على أحسن الفروض. والنتيجة أننا وصلنا إلى مأزق واضح في تنفيذ خطة ٥+٢. وفي ذلك الصدد، نؤيد المبادئ المتمثلة في نقل كل المسؤولية عن العمليات الجارية في البوسنة والهرسك إلى السلطات المحلية ومواصلة تخفيض ميزانية وموظفي مكتب الممثل السامي بهدف إغلاقه وفقا للشروط والمعايير القائمة. فنحن لا نرى أي سبب لاضطلاع المكتب بدور تنفيذي. فقد انتهى وقت هذه الوسيلة الخاصة.

وترى القيادة البوسنية، إن الحالة الداخلية الراهنة في البوسنة والهرسك تشهد أسوأ أزمة سياسية شاملة خلال فترة ما بعد اتفاق دايتون على مستوى الدولة وعلى مستوى اتحاد البوسنة والهرسك، ووصلت إلى نقطة الشلل في السير العادي لعمل الهيئات الحكومية. ويأتي في صميمها التمزق في علاقات الثقة والتعاون بين الشعوب الثلاثة المكونة للاتحاد التي تتسم بتدهورها إذ أصبحت أسوأ مما كانت عليه في أي وقت منذ نهاية فترة النزاع المسلح. وهناك مخاوف خطيرة تجاه حرمة أحد المنطلقات الرئيسية الأساسية لاتفاق دايتون – المساواة. وهذا هو أحد الشواغل الرئيسية، لأننا نعتقد أنه ليس أمام لبوسنة والهرسك أي بديل ممكن لإطار دايتون.

كما أن خوارزمية دايتون تنطبق تماما على أخطر مشكلة، وهي عملية إصلاح القوانين الانتخابية للاتحاد. إن الحدث الرئيسي في البوسنة والهرسك هذا العام هو الانتخابات العامة المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر. وينبغي أن يكون هذا التعبير عن إرادة الشعب نزيها وحرا ومستقلا، بما في ذلك التحرر من التدخل الأجنبي، وينبغي أن يجسد مصالح جميع شعوب البلد.

وينبغي إيلاء اهتمام كبير لدور المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية البوسنية. وينبغي أن تكون المهمة الرئيسية للمشاركة الأجنبية هب تشجيع عمليات المصالحة الوطنية الحقيقية وتعزيز التفاهم المتبادل والتعاون فيما بين جميع الشعوب التي تعيش في

البوسنة والهرسك. وفي الأشهر القليلة الماضية، وللأسف، شهدنا شركاءنا يتخذون عددا من الخطوات الرامية إلى التدخل المباشر في أعمال السلطات البوسنية، الذي أكثره وضوحا الضغط الذي تمت ممارسته على المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين في البوسنة والهرسك من أجل تغيير القرارات التي لا تتلاءم مع بعض التوقعات الخارجية. وللأسف، في ما يتعلق بإصلاح القوانين الانتخابية، فإن الوسطاء الدوليين يفضلون عمدا أيضا أحد الجانبين، الأمر الذي لا يسهم في إرساء مناخ من الثقة اللازمة.

إن النشاط شبه السري لما يسمى عملية بيرن في سراييفو والتي بادرت بها مجموعة من الدول في السنة الماضية ليس جزءا من أي جهود منسقة. وحسبما نعلم، يتضمن جدول أعمال ذلك النادي الدبلوماسي المغلق مسائل تتعلق بإصلاح دستوري واسع النطاق في البوسنة والهرسك، وهو ما يأتي في إطار اتفاق دايتون. وبالمناسبة، شارك ممثلون من مكتب الممثل السامي في أنشطة ما يسمى بالعملية، ولكن لم يجر إبلاغنا رسميا. وليس هناك أي معلومات عنها في التقرير. ليس من المرجح أنه يمكن لهذا النوع من الشقاق في المجتمع الدولي أن يعود بالفائدة على تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في تعزيز السلام والاستقرار والأمن في البلد والمنطقة. ويجب علينا أن نتحد إذا كنا نريد حقا تحقيق ذلك للبوسنة والهرسك.

وفي سياق المسائل الإجرائية، وبالإضافة إلى أهمية تقديم التقرير في الموعد المحدد، نود أيضا أن نسترعي الانتباه إلى ما يتضمنه: المقتطف من البيان الختامي للاجتماع الذي عقدته اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام في سراييفو في كانون الأول/ ديسمبر، ولم يتم اعتماده بتوافق الآراء. وفي المستقبل، نطلب أن يكون من الإلزامي، في مثل هذه الحالات، أن تتضمن التقارير الإشارات ذات الصلة إلى المواقف الخاصة بالدول الأعضاء في اللجنة التوجيهية. كما نود أن نقترح على أعضاء المجلس وأي شخص آخر يريد ذلك أن يدرسوا التقرير البديل بشأن الحالة في البوسنة والهرسك الذي أعدته جمهورية صربسكا. فهو يتضمن معلومات مفيدة بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك التمويل الخارجي للعديد من الوسائط الإعلامية في البوسنة والهرسك التي تصف نفسها بما يسمى مصادر مستقلة.

وتعتزم روسيا الاستمرار في الإسهام في تنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، الذي لا يزال يملك إمكانات إيجابية هامة، وفي تعزيز بناء التعاون الثنائي مع البلد. وتتوفر للبوسنة والهرسك كل الفرص لتصبح مكانا حيث ينجح التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين أوسع مجموعة ممكنة من المشاركين. ونأمل أن تصبح تلك الفرص حقيقة واقعة من خلال جهودنا المشتركة.

السيد جيجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي بولندا رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، وأن أؤكد لكم دعم كوت ديفوار، إذ بدأنا بذلك فعلا بالأمس أثناء المناقشة الهامة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وعلى أي حال، نتمنى لكم كل النجاح في شهر أيار/ مايو في البداية، أود أن أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على نوعية الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن الحالة في ذلك البلد.

وبما أنني أتكلم للمرة الأولى بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، أود أن أبلغ الممثل السامي بأنه يحظى بدعم كوت ديفوار الكامل لولايته في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويمثل هذا الاتفاق حجر الزاوية في عمل المجتمع الدولي في تزويد البلد بإطار متعدد الأعراق ومتعدد الديانات ومتعدد الثقافات.

وعلى غرار الممثل السامي، يسر بلدي أن يلاحظ أن البوسنة والهرسك قد قدمت إلى اللجنة الأوروبية الإجابات على الاستبيان اللازمة لاستعراض ترشيحها لعضوية الاتحاد الأوروبي.

ويبيّن هذا العمل، إذا كانت هناك حاجة إليه، قدرة السلطات البوسنية على بذل الجهود اللازمة والإصلاحات الأساسية، ولا سيما في مجالات سيادة القانون والحقوق الأساسية واستقلال السلطة القضائية، من أجل إتمام دورة التغير السياسي والاجتماعي – الاقتصادي في البلد. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بكون أن السلطات البوسنية قد اعتمدت التدابير التشريعية اللازمة لاستئناف التعاون مع صندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من الآمال التي بعثتها النقاط التي ذكرتها للتو، لا تزال كوت ديفوار تشعر بالقلق إزاء استمرار التوترات السياسية في البلد، التي يمكن، إذا لم نتوخ الحذر، أن تقوض مكاسب اتفاق دايتون. ويشعر وفد بلدي بقلق بالغ إزاء البيانات التي أدلى بها قادة جمهورية صربسكا وتدعو إلى الانفصال عن البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، تدعو كوت ديفوار جميع الجهات الفاعلة السياسية في البلد إلى التركيز على الأولويات الإنمائية، ولا سيما الاقتصادية والاجتماعية، وتحاشي أن يتم استدراجها إلى خطاب الفرقة، الذي يمكن أن يهدد السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. كما نحث جميع الأطراف المعنية على مضاعفة جهودها وإجراء الإصلاحات الأساسية لضمان أن تكون الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ديمقراطية تماما.

ولا يزال وفد بلدي يشعر بقلق عميق لأن برلمان البوسنة والهرسك لم يعالج أوجه القصور في العديد من بنود قانون أصول المحاكمات الجزائية من أجل مكافحة الجريمة المنظمة والفساد. وفي هذا الصدد، نشجع برلمان البوسنة والهرسك على إجراء الإصلاحات المناسبة بغية التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تواجه البلد اليوم.

ويحثّ بلدي أيضاً السلطات السياسية في البوسنة والهرسك على أن تكفل لمواطنيها إرساء سيادة القانون من أجل منع حالات الإفلات من العقاب في بلد يسعى إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وتجد جميع طوائفه نفسها مدعوّة إلى العيش معاً في سلام ووئام.

ونشجّع المجتمع الدولي أن يظل يقظاً فيما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك، التي لا تزال هشة. ويجب على مجلس الأمن أن يكون على علم في جميع الأوقات بأي صعوبات قد تواجه الممثل السامي في التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام، وهو أمر أساسي ليس لاستقرار البوسنة والهرسك وحسب، بل لمنطقة البلقان ككل. وندعو جميع الجماعات السياسية البوسنية إلى رفض الخطاب الخطير واللجوء إلى الحوار من أجل إيجاد حلول سلميّة للخلافات بين الطوائف المختلفة في البلد. كما نشجّع جيران البوسنة والهرسك على توحيد جهودهم لتعزيز السلام الدائم هناك.

أخيراً، وعلى غرار البلدان الأخرى، تودّ كوت ديفوار أن تُعرب عن التزامها بوحدة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وسيادتها بوصفها دولة مستقلة وقادرة على أداء وظائفها بشكل كامل.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بصفتي بلدي عضواً نشطاً في ”مجموعة الأصدقاء من أجل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين“، يسرّنا غاية السرور أن نراكم تترأسون مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، سيدتي الرئيسة، وأن نهنئكم على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضاً أن أحيي السفير ميثا – كوادرا على رئاسته النشطة والناجحة للغاية خلال شهر نيسان/أبريل. ونودّ أن نشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، على تقريره عن تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك (S/2018/416، المرفق).

منذ التوقيع على اتفاق دايتون للسلام في عام ١٩٩٥، أحرزت البوسنة والهرسك تقدماً كبيراً نحو بناء السلام وتحقيق اقتصاد عادل وتنمية مستدامة لجميع مواطنيها. وفي الواقع،

وفقاً لما ذكره السيد إنزكو في تقريره، تم إحراز تقدم كبير خلال الأشهر الستة الماضية فيما يتعلق بخطط البلد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. كما تم الاتفاق على استراتيجية السياسة الخارجية للسنوات الخمس المقبلة، ووُضعت استراتيجية لإعداد وتنفيذ خطط لتعزيز اقتصاد البلد وإصلاح مؤسساته وللحد من البطالة. ونود على وجه الخصوص أن نسلّط الضوء على الاجتماع الثلاثي الأطراف المنعقد في آذار/مارس بين رئاسة البوسنة والهرسك ورئيسي جارتيها كرواتيا وصربيا، والذي نفهم أنه سيتكرر في المستقبل القريب. إن هذه التطورات كلها دلائل على وجود رؤية مشتركة للبوسنة والهرسك.

وتأمل غينيا الاستوائية في استمرار وتعزيز هذه الرؤية والتقدّم الهامين بغية تعزيز الوحدة الوطنية الدائمة، الأمر الذي سيوطد دور البوسنة والهرسك في منطقة البلقان وأوروبا والعالم. ولهذا السبب، نودّ أن نُعرب عن عميق قلقنا إزاء استمرار الخطاب الانقسامي والمؤجج للمشاعر من جانب الزعماء السياسيين من جميع المجموعات السياسية، وفي العديد من المناسبات لأسباب عرقية. إن هذا السلوك يعرض للخطر الإنجازات المشار إليها أعلاه ويعرقل تنفيذ اتفاق السلام والأعمال التحضيرية للانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر وعملية الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتيسير إجراء انتخابات سلميّة وكفالة تنفيذ نتائج الانتخابات ودعم عملية صنع القرار في المؤسسات الحكومية من أجل حماية وتدعيم سيادة القانون وتأمين السلام الدائم والتنمية ومواصلة الجهود الرامية إلى احتواء واجتثاث الجريمة والفساد والإرهاب والتطرف العنيف.

وأود أن أُعرب عن تقديرنا لالتزام الممثل السامي للبوسنة والهرسك ونشدد على دعم ولايته وجهوده الرامية إلى المساعدة في تنفيذ اتفاق السلام. كما نقدّر العمل الذي تقوم به قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في دعم وتيسير هذه العمليات جميعها في البوسنة والهرسك، فضلاً عن عمل الممثل السامي والفريق القطري للأمم المتحدة.

ونشاطر الممثل السامي الرأي القائل بأن المسؤولين المنتخبين يتحملون مسؤولية عن المساهمة في تحقيق السلام والمصالحة. وستكون الانتخابات المقررة في تشرين الأول/أكتوبر نقطة تحول في تاريخ البوسنة والهرسك. وأود أن تتم تنحية الانقسامات السياسية والعرقية بين الصرب والبوشناق والكروات جانباً قبل موسم الانتخابات وأن يجري إعلاء المصالح الوطنية على أي مصالح ذاتية، بما يعود بالنفع على البلد وشعبه، بمن فيهم اللاجئون والمشردون. وغينيا الاستوائية على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق السلام والأمن الدائمين والتنمية المستدامة في البوسنة والهرسك.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تود المملكة المتحدة أن تهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي رئاسة مجلس الأمن، ونتمنى لكم كل النجاح. وأود أيضاً أن أشكر الممثل السامي إنزكو وفريقه على تقاريرهم المفصلة والموضوعية وجهودهم المتواصلة لدعم تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وهم يحظون بالدعم الكامل والمستمر للمملكة المتحدة.

أتفق مع زميلي الفرنسي على أن البوسنة والهرسك لا تزال اليوم عند مفترق طرق. وخلال الأشهر الستة التي انقضت منذ اجتماعنا الأخير (انظر S/PV.8089)، أُحرز بعض التقدم التدريجي الصغير على صعيد الإصلاح وفي بلوغ ما لا يقل عن اثنتين من المحطات الهامة. ومع ذلك، تواصل مخلفات الانقسام إفساد التقدم المحرز ومنع البوسنة والهرسك من تحقيق الإمكانات التي يستحقها مواطنوها. وسأتطرق بإيجاز إلى هاتين المحطتين الرئيسيتين.

أولاً، أصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة آخر أحكامها في تشرين الثاني/نوفمبر ونقلت المسؤولية إلى آلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين في نهاية السنة. ونقر بإنجازات المحكمة، بما في ذلك إدانة دائرتها الابتدائية للقائد السابق في

زمن الحرب راتكو ملاديتش بتهم الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وعلى الرغم من أن إدانة ملاديتش لن تُعيد الحياة لآلاف الذين فقدوا أرواحهم، فإنها تُبيّن أن مدبري المعاناة سيخضعون للمساءلة، ما يعطي الآخرين في جميع أنحاء العالم الأمل في أن العدالة يمكن أن تأخذ مجراها في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المروعة.

لقد تراكمت لدى المحكمة ثروة من المعرفة والتجربة العمليتين طوال فترة ٢٤ عاماً من عملها، ومن المهم تقاسُم الدروس المستفادة منها مع المحاكم الجنائية الدولية الأخرى بأنواعها. وقامت المحكمة بعمل رائد في التحقيق والمحاكمة وإدانة مرتكبي أعمال العنف الجنسي أثناء الحرب. وأود أن أكرر ما ورد في تقرير لجنة مكافحة الإرهاب من ترحيب بالمبادرات التي اتخذتها البوسنة والهرسك لإدماج المرأة والسلام والأمن في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف من خلال وضع خطط عمل وطنية ومحلية. وتشجع المملكة المتحدة البوسنة والهرسك على مواصلة وتكثيف جهودها في هذا المسار الإيجابي. ونأسف أن بعض الزعماء السياسيين قد طعنوا في أحكام المحكمة وفي قرارات الدوائر المحلية المختصة بجرائم الحرب في المنطقة، بل أنهم أدلوا حتى بتعليقات تحريضية بشأن العودة إلى النزاع. وأتفق مع زميلتي الأمريكية على أنه ينبغي لنا أن ندين هذا الخطاب، الذي يُقدِّمُ السعي إلى تحقيق مكاسب سياسية على السعي إلى تحقيق العدالة للضحايا وبناء مستقبل سلمي للجميع.

ثانياً، قدمت البوسنة والهرسك ردودها على استبيان الاتحاد الأوروبي في وقت سابق من هذا العام. ونثني على هذا الإنجاز، وهو أمر لا يُستهان به نظراً للتعقيدات التي يتسم بها النظام قيد التقييم. ولكننا نشعر بخيبة أمل إذ نرى التزاماً محدوداً بتنفيذ الإصلاحات الصعبة والضرورية في آن معاً التي يرتكز عليها الالتزام السياسي للبوسنة والهرسك بأن تصبح دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي.

والآن بعد تقديم الاستبيان، يتعين على البوسنة والهرسك أن تظهر التزامها بدعم سيادة القانون وتنفيذ الإصلاحات المتفق عليها. ومن بين تلك الإصلاحات، كما أبرز زميلي الهولندي بالفعل اليوم، هناك حاجة ملحة إلى تعديل أحكام قانون الإجراءات الجنائية بشأن تدابير التحقيق الخاصة من أجل الامتثال لحكم المحكمة الدستورية الصادر في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٧ ومواءمتها مع المعايير الدولية. وعدم القيام بذلك من شأنه أن يقوض بشكل خطير مكافحة الفساد والجريمة المنظمة وأن يعرّض التعاون الدولي وأمن البلدان الشريكة للخطر.

وكما أشار إلى ذلك الممثل السامي، فإن عام ٢٠١٨ سيكون أيضا عاما هاما بالنسبة للبوسنة والهرسك، حيث يُنتظر إجراء الانتخابات في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، فإن تعديلات القانون الانتخابي ضرورية حتى يمكن تنفيذ نتائج تلك الانتخابات. وإذا لم يتفق القادة السياسيون على هذه التعديلات، فإن البلد بأكمله سيتعرض لمخاطر جسيمة لا داع لها. ويجب أن يثبت القادة السياسيون قدرتهم على التوصل إلى حل توفيقي دون مزيد من التأخير والتحرك في اتجاه اعتماد المعايير الأوروبية. ومع اقتراب موعد الانتخابات، نرى ثمة فرصة للبوسنة والهرسك للتركيز على المستقبل وليس على الماضي. فالخطاب ذو النزعة القومية الذي يثير الانقسامات يُحط من شأن أولئك الذين يستخدمونه ويضر بالشعب والبلد ككل. وتشجع المملكة المتحدة القادة السياسيين في البوسنة والهرسك على أن يبرهنوا لشعبهم وللاتحاد الأوروبي على أنهم ملتزمون ببناء مستقبل أفضل وأكثر أمنا لهم ولأطفالهم.

من السهل رؤية عواقب تلك السياسة الانقسامية في البوسنة والهرسك. فأعداد هائلة من الشباب يغادرون البلد كل عام بحثاً عن الاستقرار السياسي وفرص العمل التي يُحرمون منها في وطنهم. وشعب البوسنة والهرسك يستحق وضعا أفضل. وستواصل المملكة المتحدة، كصديق قديم للبوسنة والهرسك،

التضامن مع أولئك الذين يريدون مستقبلا أفضل وأكثر ازدهارا واستقرارا للبلد في الوقت الذي يسعى فيه إلى الاندماج في الإطار الأوروبي – الأطلسي.

واستضافة المملكة المتحدة لمؤتمر قمة غرب البلقان في إطار عملية برلين في لندن خلال هذا الصيف هي إشارة إلى ذلك التضامن والالتزام. كما أننا نظل ملتزمين بعملية ألثيا وبالممثل السامي، بما في ذلك استخدام السلطات التنفيذية المخولة له بموجب اتفاق بون، إذا تطلب الأمر ذلك، إلى أن يتم ترسيخ الأمن والاستقرار.

السيدة كوردوبا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): نشعر بالامتنان للسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، على تقريره (S/2018/416، المرفق).

إننا نشيد بالتطورات السياسية والاقتصادية الإيجابية في البوسنة والهرسك خلال فترة الاستعراض السابقة، ولا سيما اعتماد قوانين ضريبية خاصة والموافقة في ٩ شباط/فبراير على صرف الدفعة الثانية من الأموال في إطار تسهيل الصندوق المُمدد. كما نرحب بالاجتماع الثلاثي الذي سيعقد في شهر آذار/مارس بين رئاسة البوسنة والهرسك ورئيسي كرواتيا وصربيا. ونبرز الموافقة على ميزانية الدولة لعام ٢٠١٨ واستراتيجية السياسة الخارجية للسنوات الخمس المقبلة، وكذلك التقدم المحرز في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتبين هذه الجهود التزام حكومة البوسنة والهرسك بمواصلة الاضطلاع بالإصلاحات اللازمة لتعزيز استقرار البلد، والإسهام في المبادرات الرامية إلى تحقيق التنمية والاستقرار المنشودين. ولذلك، نشجع الأطراف على التركيز على تلك الجوانب وتكثيف جهودها لتنفيذ خطة العمل ٥ + ٢ كشرط أساسي لإغلاق مكتب الممثل السامي.

ورغم التقدم الذي أحرز، لا تزال هناك تحديات في البيئة السياسية. وستجري الانتخابات في شهر تشرين الأول/أكتوبر ونعتقد أنه من المهم أن يتخذ الزعماء السياسيون إجراءً بالتراضي بشأن التعديلات الانتخابية حتى يمكن إجراء الانتخابات بشكل سليم. وفي هذا الصدد، ندعو أعضاء المجلس إلى العمل معا في بيئة شاملة للجميع، مع احترام اتفاق دايتون، الذي لا يزال يشكل الأساس القانوني والمعيار للاستقرار والتسوية السلمية للخلافات بين الأطراف. ويمكن أن تؤدي هذه التحديات في نهاية المطاف إلى زعزعة استقرار البلد وأن تهدد السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها. ولذلك، نحث جميع القادة السياسيين على تقديم مصالح شعوبهم على مصالحهم السياسية العرقية.

وتود بوليفيا أن تؤكد من جديد التزامها بالاحترام الكامل للسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها واستقلالها. وفي هذا الصدد، نشدد على أنه من أجل الحفاظ على تلك العناصر، يتعين احترام دستورها وأحكام القضاء المتعلقة بسيادة القانون. كما ندعو القادة السياسيين وجميع الأطراف إلى الامتناع عن الخطاب ذي النزعة القومية الذي يؤجج الانقسامات في البلد. ونأمل أن تواصل عملية ألثيا ومكتب الممثل السامي التعاون عن كثب، والقيام بدور بناء في الحفاظ على السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك في إطار ولايتهما.

وأخيرا، نشدد على أننا نشجع جميع سكان البوسنة والهرسك على العيش معا في وئام والتغلب على انقسامات الماضي ووضع التنمية المشتركة أولا. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على معالجة شواغل جميع أصحاب المصلحة بنهج محايد ومنصف من أجل تحقيق الاستقرار الدائم.

السيد الفصام (الكويت): سيدتي الرئيسة، بداية، يود وفد الكويت أن يعرب لكم عن تهانينا لتولي بولندا رئاسة مجلس الأمن، متمنين لكم كل التوفيق والنجاح. كما نود أن ننتهز هذه الفرصة لكي نعبر عن بالغ تقديرنا لرئاسة وفد بيرو خلال شهر نيسان/أبريل الماضي، وللنجاحات التي حققتها خلال تلك الفترة.

أود أن أتقدم بالشكر للسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته القيمة وعلى تقريره الأخير عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. كما أؤكد على دعمنا الكامل للممثل السامي في تنفيذ ولايته وجهوده الرامية إلى مساعدة السلطات البوسنية في التغلب على التحديات التي تواجهها.

نرحب بالتطورات الإيجابية التي شهدتها البوسنة والهرسك، من تحقيق تقدم في بعض الالتزامات المتعلقة بعمليات التكامل الأوروبية – الأطلسية، وتسليم السلطات البوسنية الأجوبة على الاستبيان الأوروبي، واعتماد مجموعة من قوانين الضرائب، التي أدت إلى استكمال مراجعة صندوق النقد الدولي، وكل هذه الإنجازات ستنعكس دون شك على الأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك والمنطقة، وتدفع البلد نحو تنفيذ الإصلاحات اللازمة بهدف تحقيق التكامل في محيطه الأوروبي.

إن الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، ومن بعد مرور أكثر من عقدين على توقيعه، لا يزال يمثل حجر الأساس لتحقيق الاستقرار المؤسسي والمرجعية الثابتة لإحلال السلام المستدام في البلد. وعليه، نعرب عن قلقنا إزاء ما ورد في التقرير من بروز العديد من التحديات لاتفاق السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما استمرار الخطاب التحريضي والتصريحات الانقسامية.

وفي هذا السياق، ندعو جميع القادة السياسيين إلى إعلاء المصالح الوطنية لشعب البوسنة فوق أي اعتبار وإلى الترفع عن المصالح السياسية والعرقية الضيقة التي تقوض فرص التقدم والاستقرار، وندعوهم إلى الانخراط في مشاورات سياسية جادة لمناقشة التعديلات المقترحة على قانون الانتخابات وقانون الإجراءات الجزائية في البوسنة، مما يجنب البلد أزمة سياسية محتملة.

تأتي هذه الأحداث بالتزامن مع ما أشار إليه التقرير من تحقيق تقدم محدود فيما يتعلق بتنفيذ خطة ٥+٢ اللازمة لإغلاق مكتب الممثل السامي، ولا سيما بخصوص تسجيل الممتلكات الدفاعية (S/2018/416، المرفق). هنا تؤكد دولة الكويت على دعمها الكامل لمكتب الممثل السامي على النحو المنصوص عليه في اتفاق دايتون للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ودعوة الممثل السامي إلى تكثيف الجهود من أجل تنفيذ الخطة بشكل كامل.

وختاما، تؤكد دولة الكويت أهمية احترام وحدة البوسنة والهرسك واستقرارها وسلامتها الإقليمية واحترام دستورها الوطني وجميع الأحكام الصادرة عن سلطاتها القضائية من قبل جميع الأطراف لضمان إرساء دعائم الاستقرار في البلد. وندعو الأطراف كافة في البوسنة إلى مواجهة تلك التحديات وإلى الاهتمام بتنفيذ خطة ٥+٢ تنفيذا كاملا.

السيد فافيركا (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بمشاركة الآخرين تهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. ونتطلع إلى العمل عن كثب معكم، سيدتي الرئيسة، ومع فريقكم في الأسابيع المقبلة. وأود أن أعرب كذلك عن تقديري للإحاطة الإعلامية الواضحة والثاقبة التي قدمها اليوم الممثل السامي، السيد فالنتين إنزكو. فبوسعه أن يعول على دعم السويد الكامل والمتواصل لجهوده الهامة في دعم البوسنة والهرسك للمضي قدما.

وتؤيد السويد البيان الذي سيدلى به في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد أعاد مجلس الاتحاد الأوروبي، في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، التأكيد مرة أخرى على التزامه القاطع بمنظور البوسنة والهرسك الأوروبي. ويأتي في لب ذلك المنظور التزامه بعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي وخطة الإصلاح. وللأسف، فإن وتيرة الإصلاح في البوسنة والهرسك قد توقفت منذ العام الماضي، إذ لم تسفر سوى عن نتائج متواضعة جدا. ومن الأهمية بمكان الآن أن يتم إصلاح القانون الانتخابي بشكل كاف،

حتى تجرى الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر، وتنفذ نتائجها. ويؤسفنا أنه لا يبدو، حتى الآن، أن هناك رغبة حقيقية في التوصل إلى حل توفيقي بشأن هذه المسألة.

فيجب تسريع تنفيذ خطة الإصلاح على وجه الاستعجال من أجل العودة بالإصلاحات إلى المسار الصحيح، مع التركيز على سيادة القانون والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. فذلك أمر ضروري لمستقبل البوسنة والهرسك، إذ يسهم ارتفاع معدلات البطالة وتفشي الفساد في ظهور اتجاه مقلق يتمثل في مغادرة الشباب المتعلمين البلد.

وتبقى الحالة الأمنية العامة في الميدان هادئة ومستقرة نسبيا؛ ومع ذلك، هناك تطورات مثيرة للقلق. فتكرار استخدام الخطاب الانفصالي والانقسامي والنعرة القومية يهدد سلامة البلد ووحدته. إننا ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن المشاركة في المنازعات والخطط ذات الدوافع العرقية. ويجب أن يرقى الزعماء السياسيون في البوسنة والهرسك إلى مستوى مسؤوليتهم في ذلك الصدد.

وترى السويد أن المنظور الأوروبي الذي يحظى بالمصداقية ويستند إلى المشروطية والتقدم على أساس مزاياه الخاصة، هو أحد أقوى العوامل المحركة للسلام والاستقرار والازدهار في منطقة غرب البلقان. فمستقبل المنطقة يرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل بقية أوروبا. والتحديات المشتركة تتطلب حلولا مشتركة. ولذلك، يجب علينا أن نعزز التعاون لمواجهة التحديات المشتركة، من قبيل الجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة.

وينبغي أن تتركز جهودنا، للمضي قدما، على المستقبل وليس على الماضي، داخل البوسنة والهرسك وفي علاقاتها مع جيرانها على حد سواء. والتعاون الإقليمي والمصالحة أمران حاسمان لتحقيق الاستقرار والتقدم في المنطقة وخارجها. إننا ندعم مجلس التعاون الإقليمي في الاضطلاع بعمله الهام المتمثل في تعزيز علاقات حسن الجوار في منطقة غرب البلقان. ولكي يتم بناء التفاهم السلمي بين بلدان المنطقة، يجب سد فجوة الاختلافات الثقافية والاجتماعية بين المجتمعات المحلية، ولا سيما في صفوف الأطفال والشباب.

ومن الضروري أيضا الاعتراف بندوب الحرب التي يعانيها الضحايا ومعالجتها. ويجب، في ذلك الصدد، معالجة أعمال العنف الجنسي والجنساني التي ارتكبت أثناء الحرب. ونرحب بخطة عمل البوسنة والهرسك الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، التي ينبغي أن تنفذ بطريقة شاملة.

إننا ندرك الحاجة إلى إجراء مناقشة بشأن إعادة تشكيل الوجود الدولي في البوسنة والهرسك. وسنظل ندعم فكرة الإلغاء التدريجي للوجود الدولي عندما تسمح الحالة في الميدان بذلك. غير أننا لا نعتقد أن الحالة الراهنة مستقرة بما فيه الكفاية لإجراء تقليص في الوقت الحاضر.

فقد ظلت البوسنة والهرسك تسير في مسيرة، منذ نهاية الحرب في عام ١٩٩٥، بدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، لبناء مستقبل أفضل لجميع أبناء شعبها. وسنواصل دعم تلك الجهود، إذ تعمل البوسنة والهرسك في اتجاه تحقيق منظورها الأوروبي وبناء بلد رخاء وسلام واستقرار ومساواة للجميع.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): بادئ ذي بدء، أهنئ بولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وتشكر الصين الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية.

إن الصين تحترم استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية. إننا نحترم الخيار الذي اتخذه شعب البوسنة والهرسك من أجل مستقبل بلده. ونؤيد التعايش السلمي بين مختلف الأعراق في البوسنة والهرسك وسعيها إلى تحقيق تنمية مشتركة.

ونرحب بالجهود التي بذلتها البوسنة والهرسك في تعزيز المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونأمل أن

تنخرط مختلف الأصول العرقية في البلد بشكل كامل وبنشاط في تعزيز التقدم المحرز في العملية السياسية وفي بناء المجتمع وأن تسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء عن طريق الحوار والتشاور، وأن تسوي خلافاتها بالوسائل السلمية، وأن تنفذ اتفاق دايتون للسلام تنفيذا كاملا، من أجل تعزيز المزيد من التنمية في جميع المجالات، الأمر الذي سيمكن مختلف شعوب البلد من التمتع حقا بفوائد السلام.

إن البوسنة والهرسك بلد هام في منطقة البلقان. والتنمية المستقرة والانسجام العرقي يصبان في المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي وبلدان المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتبع نهجا متوازنا وحصيفا وأن يولي اهتماما خاصا للتوفيق بين آراء جميع الأطراف المعنية، من أجل الاضطلاع بدور بناء في مساعدة البلد على تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار والتنمية في الأجل الطويل.

وترحب الصين بالجهود التي يبذلها الممثل السامي إنزكو لتعزيز العملية السياسية في البلد. ونأمل أن يضطلع، في حدود ولايته، بدور نشط في تعزيز تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. ونأمل أن تواصل قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي تعزيز الاتصال والتعاون مع الأطراف المعنية وأن تساعد البلد على تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

والصين على استعداد للاضطلاع بدورها، جنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، في مساعدة البلد على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية بصورة دائمة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة بولندا.

في البداية، أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية وأعبر عن دعم بولندا القوي لمكتبه، الذي نرى فيه الضامن لاستقرار إنجازات ما بعد اتفاق دايتون. ونحيط علما بتقريره (S/2018/416، المرفق)، الذي عُرض اليوم أمام مجلس الأمن، ونتقاسم الكثير من الشواغل المعرب عنها فيه.

لقد ظلت بولندا، منذ البداية، تشارك بنشاط في تحقيق السلام في البوسنة والهرسك. ففي ١٩٩١، عين تادُوِش مازُوتسكي، أول رئيس وزراء بولندي غير شيوعي، مقررا خاصا معنيا بحالة حقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا السابقة.

وكان لتقاريره عن انتهاكات حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة، التي تضمنت في جملة أمور، إشارات إلى مجزرة سريبرينيتسا، دور رئيسي في عملية صنع القرارات المتعلقة بمستقبل البوسنة والهرسك. وما نزال اليوم على قدر كبير من الاهتمام بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك ورخائها. ولا شيء يمكن الأخذ به على أنه أمر مسلّم به في عالمنا المضطرب هذا، ويسهل جدا إهدار الإنجازات التي تحققت اليوم ما لم يولَ الاهتمام الكافي لتهيئة الظروف المواتية لبناء مستقبل مستدام.

وأود في ذلك السياق، أن أعرب عن اعتقاد بولندا بأن المضي في طريق التكامل الأوروبي والأوروبي الأطلسي ما يزال أفضل أمل لمواطني البوسنة والهرسك في التمتع بحياة كريمة في سياق مستقر للقيم المشتركة. إلا أن من الضروري ممارسة تلك القيم بطريقة متسقة، الأمر الذي يتطلب من النخب الحاكمة بذل الجهد والالتزام والشعور بالمسؤولية. ويجب علينا في ذلك الصدد، أن نشير مع الشعور بالضيق إلى الاتجاهات المقلقة التي تقوض الإنجازات التي تحققت على مدى الـ ٢٥ عاما الماضية. فما يزال الخطاب الانقسامي المدمر يصدر عن شخصيات سياسية بارزة، في حين يستمر انتهاك سلطة الإطار القانوني والمؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك بشكل صريح في جزء من البلد في تجاوز صارخ للاتفاقات الدولية.

ويظل شمول الجميع والمساواة والديمقراطية التشاركية في صميم القيم الأوروبية، كما أن سيادة القانون وتكريسها يشكلان جزءا من الشروط المنصوص عليها في استراتيجية الاتحاد الأوروبي

المتعلقة بمنطقة غرب البلقان. ومع ذلك، لم تنفَّذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن القانون الانتخابي حتى بعد مضي سنوات عديدة، في حين أن التطورات الأخيرة المتعلقة بقانون الإجراءات الجنائية تهدد الدولة بالعجز عن مكافحة الفساد والجريمة المنظمة. ويكتسي الشمول وإتاحة الفرص المتساوية للجميع أهمية خاصة بالنسبة للشباب والنساء. ولا شك أن إشراكهم في الحياة العامة وإعطائهم الشعور بالمصير المشترك أمر ضروري للحفاظ على تلاحم النسيج الاجتماعي. ويعدُّ الحصول على التعليم الجيد وتكافؤ الفرص في سوق العمل والحياة العامة الأساس الأكثر موثوقية لتحقيق الرخاء في المستقبل.

وأود أن أختتم بياني بأن أؤكد مرة أخرى اهتمام بولندا بالمستقبل الأوروبي والأوروبي – الأطلسي للبوسنة والهرسك، علاوة على تأكيد التزامنا بالمساعدة في ذلك بتوفير خبراتنا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك.

السيد فوكاشينوفيتش (البوسنة والهرسك) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أهنئكم، السيدة الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو وأن أتمنى لكم ولوفدكم كل النجاح. ونرحب بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، ونحيط علما بتقريره الثالث والخمسين (S/2018/416، المرفق) عن الحالة في البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

وعلاوة على ذلك، كثفت البوسنة والهرسك جهودها خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ خطة الإصلاح، وواصلت العمل بنشاط على تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للاندماج في الاتحاد الأوروبي. وبفضل استمرار الجهود المتزامنة على جميع المستويات لإكمال الإجابات عن استبيان شامل للمفوضية الأوروبية، قدمت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك إجابات عما يزيد على ٣ ٠٠٠ سؤال تتعلق بتوافق النظم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية للبلد مع معايير الاتحاد الأوروبي،، إلى رئيس المفوضية الأوروبية، جان – كلود يونكر في ٢٨ شباط/فبراير، ما يدل على استعدادها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ونتطلع إلى تلقي رأي المفوضية الأوروبية استنادا إلى الإجابات عن أسئلة الاستبيان، ونأمل أن يتم ذلك قريبا. وريثما نتلقى نتائج تحليل مدى استعداد البوسنة والهرسك للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، سنواصل تنفيذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب.

ونشكر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على دعمهما القوي لمضي البوسنة والهرسك على المسار الأوروبي. ومن جانبها، ستواصل البوسنة والهرسك العمل على إدخال التحسينات في جميع المجالات، بما فيها الإصلاحات وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد، بما يؤكد الالتزام الثابت للبوسنة والهرسك بنيل عضوية الاتحاد الأوروبي.

ويتمثل أحد أهم أهداف السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك في تعزيز علاقات التعاون الودية والبناءة بين بلدان المنطقة في المسائل ذات المصلحة المتبادلة. ولذلك السبب لا تزال البوسنة والهرسك تولي اهتماما خاصا لتعزيز التعاون مع بلدان المنطقة. وتواصل بلدان غرب البلقان عقد اجتماعات منتظمة على أرفع المستويات، تساعد على تهيئة بيئة سياسية إيجابية. وعُقِد اجتماع هام مؤخرا في ٦ آذار/مارس استضاف فيه أعضاء في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك اجتماعا ثلاثيا ناجحا مع رئيسة كرواتيا، كوليندا غرابار – كيتاروفيتش، ورئيس صربيا، ألكسندر فوتشيتش.

ونشيد بحكومة بلغاريا – التي تتولى رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه من هذا

العام – لتنظيم مؤتمر قمة قادة الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان الذي سيعقد في صوفيا في الأسبوع المقبل. وسيكون ذلك المؤتمر الأول في نوعه لقادة الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان منذ ذلك الاجتماع الذي عقد سابقا في تسالونيكي في عام ٢٠٠٣. وستشارك البوسنة والهرسك بنشاط في مؤتمر القمة المقرر عقده في صوفيا. ولا يزال التعاون في منطقة غرب البلقان في إطار عملية برلين دافعا حاسما لإدماج المنطقة في الاتحاد الأوروبي، فضلا عن التعاون وتحقيق الاستقرار في المنطقة. ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في مؤتمر القمة المقبل الذي يتوقع عقده في لندن في تموز/يوليه.

لقد كثفت البوسنة والهرسك جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون في المجالات الرئيسية التالية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البوسنة والهرسك الوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ويجري تنفيذ خطة العمل الإطارية والاستراتيجية المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته للفترة ٢٠١٥–٢٠٢٠. وتواصل البوسنة والهرسك محاكمة الأفراد المتورطين في القتال نيابة عن التنظيمات الإرهابية، وكذلك من يذللون تجنيد المقاتلين الإرهابيين. ومن المهم التشديد على أن الاستراتيجية، إلى جانب التدابير الأمنية، تشملان أنشطة وقائية ترمي إلى نزع التطرف لدى الجهات الوطنية المعنية مثل الطوائف الدينية والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت مؤسسات سيادة القانون والأمن في البوسنة والهرسك تقدما في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وغسيل الأموال. ونُفِّذت خطة العمل المتعلقة بمعالجة الثغرات في اللوائح التنظيمية لمكافحة غسل الأموال في البوسنة والهرسك، وفي شباط/فبراير رُفِع اسم البوسنة والهرسك من قائمة فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ضد البلدان الثالثة ذات المخاطر الشديدة التي تعاني هياكلها المالية من أوجه قصور في مجال مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

وفيما يتعلق بمحاكمة جرائم الحرب أمام المحاكم المحلية، نود التأكيد مجددا أن مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد المحلي أمر حيوي للبوسنة والهرسك بوصفها دولة تتسم بالتعقيد وتعدد القوميات. وفي ذلك الصدد، فإن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاكمة جرائم الحرب، بغض النظر عن الأصل القومي أو الديني للجناة أو الضحايا، أمر أساسي لتحقيق المصالحة والاستقرار على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، من المهم دائماً التشديد على أن اقتصاد البوسنة والهرسك، شأنه شأن الاقتصادات الأخرى في المنطقة، ما برح يتأثر بالتقلبات الاقتصادية العالمية. ومع ذلك، فنحن نحرز تقدماً في إنشاء اقتصاد سوق فعال وفي تعزيز نمونا الاقتصادي. لقد بلغ معدّل النمو الاقتصادي ٢,٥ في المائة سنوياً على مدى السنوات الخمس الماضية. وانخفض عدد العاطلين المسجلين في عام ٢٠١٧ بنسبة ٦,٩ في المائة، بالمقارنة مع انخفاضه بنسبة ٣,٩ في المائة عام ٢٠١٦. ومع ذلك، فإن معدل البطالة في صفوف الشباب لا يزال أكثر من ٥٠ في المائة. وسيظلّ إيجاد فرص العمل للشباب وإنشاء الإطار القانوني لتحسين بيئة الأعمال التجارية من الأولويات في برنامج الإصلاح الاقتصادي في الفترة القادمة.

ولا تزال أزمة المهاجرين الدوليين تشكل تحدياً كبيراً لدول المنطقة واقتصاداتها. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠١٧، شهدت البوسنة والهرسك زيادة كبيرة في أعداد اللاجئين والمهاجرين، الذين عبر معظمهم الحدود بطريقة غير نظامية. واستمر وصول الوافدين في هذا العام، والذي تجاوز مؤقتاً القدرة الاستيعابية للبوسنة والهرسك في كانون الثاني/يناير.

وفي هذا السياق، اتخذت سلطات البوسنة والهرسك مجموعة من التدابير الشاملة، بما في ذلك في المجالات الإنسانية والأمنية. وقد نفذت البوسنة والهرسك استراتيجيتها في مجال الهجرة واللجوء، فضلاً عن خطة عمل للفترة ٢٠١٦–٢٠٢٠.

ويحدد هذا الصك سياسة البوسنة والهرسك في مجال الهجرة واللجوء وفقاً لأعلى المعايير الأوروبية والدولية. ولدى البوسنة والهرسك هيئة تنسيق للهجرة بقيادة وزارة الأمن، والتي ما فتئت تستعرض عن كثب السياق المتطور لحالة اللاجئين والمهاجرين في البلد وتخطط لمزيد من العمل بالتنسيق مع مجلس الوزراء.

وكانت عملية ألثيا بقيادة الاتحاد الأوروبي موجودة في البوسنة والهرسك منذ سنوات عديدة. ومن المهمّ أن نشدد على أن البوسنة والهرسك ترتبط بعلاقة تعاون مثمر يسودها الاحترام مع عملية ألثيا، لا سيما في مجال بناء قدرات القوات المسلحة للبوسنة والهرسك وتدريبها. ونتمنى للقائد الجديد لقوة الاتحاد الأوروبي، اللواء مارتن دورفر، كل النجاح في مواصلة تعزيز التعاون مع سلطات البوسنة والهرسك.

وتواصل البوسنة والهرسك المساهمة بنشاط في السلم والأمن الدوليين من خلال تقديم الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لديها إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولدينا حالياً حوالي ٤٢ فرداً يعملون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

وأخيراً نود أن نعرب عن استعداد سلطات البوسنة والهرسك لمواصلة عملها لكفالة مستقبل أفضل وأكثر ازدهاراً لمواطنيها. وفي نفس الوقت، نود الإعراب عن الامتنان لشركائنا الدوليين لدعمهم البوسنة والهرسك على هذا المسار.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة الدائمة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة آدمسون (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيّد هذا البيان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، والجبل الأسود، وألبانيا، وليختنشتاين.

وأشارك المتكلمين الآخرين في الترحيب بعودة الممثل السامي فالنتين إنزكو مرة أخرى إلى المجلس ،وأؤكد له دعم الاتحاد الأوروبي المستمر. كما أرحب بالممثل الدائم للبوسنة والهرسك وأشكره على بيانه.

وأذكر بأن وفدي قال في بيانه في العام الماضي (انظر S/PV.8089) أن عام ٢٠١٦ كان عاماً جيداً جداً في البوسنة والهرسك، من حيث الإصلاحات والتقدم نحو الاندماج الأوروبي على حد سواء. وللأسف، لا يمكن أن يقال الشيء نفسه عن عام ٢٠١٧. فالحملات الانتخابية التي بدأت مبكراً، والخطاب الانقسامي، وتأخر الإصلاحات – إن لم يكن توقفها – قد احتلت في كثير من الأحيان العناوين الرئيسية. ولكن عام ٢٠١٨ ينبغي ألا يستمر على نفس المنوال. إن التطورات الأخيرة – التي تتراوح بين تقديم الردود على استبيان لجنة الاتحاد الأوروبي واعتماد تشريعات ضريبية أو شطب البوسنة والهرسك من قائمة البلدان المدرجة في القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي – تبيّن أنه يمكن تحقيق النتائج إذا ركّز الشركاء في الائتلاف الحكومي على تحسين حياة المواطنين وتنفيذ الإصلاحات.

وقد أعربت البوسنة والهرسك بوضوح عن الرغبة في أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي. وهذا الالتزام الاستراتيجي من مؤسسات البلد وقادته ينبغي أن تتبعه إصلاحات ملموسة، والتي تحظى بقدر كبير منها الدعم من الاتحاد الأوروبي. إن تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة أمر أساسي للنهوض بالحالة الاجتماعي والاقتصادي في البلد والتقارب مع الاتحاد الأوروبي.

ونحن نقترب الآن من نهاية الدورة التشريعية الحالية. وقد حقق تنفيذ برنامج الإصلاح نتائج متفاوتة. وقد أُعلن اليوم رسميا أن الانتخابات ستعقد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وستبدأ الحملة الانتخابية الرسمية. إن السؤال الحقيقي للحملة الانتخابية هو المقترحات الجديدة بشأن وضع خطة الإصلاح موضع التنفيذ والتي ستقدّمها الحكومة الجديدة بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر. ولهذا ينبغي للزعماء السياسيين اغتنام الفرصة

ليظهروا لمواطنيهم وللدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على السواء مقترحاتهم الملموسة للمضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات وتحسين حياة المواطنين.

لا يزال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البوسنة والهرسك اليوم أدنى مما كان عليه في ثمانينيات القرن العشرين. إن النسبة المئوية لمواطني البوسنة والهرسك المولودين في البلد والذين يعيشون في الخارج هي الأعلى في أوروبا، بما في ذلك منطقة غرب البلقان. وتستمر هجرة الشباب الموهوبين بدون انقطاع. إن هجرة الأدمغة هذه لها ضريبة على مستقبل البلد.

(تكلمت بالفرنسية)

كثيراً ما يقال إن ممارسة الحكم كالكتابة النثرية، وإجراء حملة انتخابية كإلقاء قصيدة شعر. بيد أن ما تحتاج إليه الحملة الانتخابية هو خطاب يتطلع إلى المستقبل ويطرح جدول أعمال سياسي من أجل إحراز تقدم ملموس. إن تمجيد مجرمي الحرب الذين أدانتهم محكمة دولية أو لعب الورقة الانفصالية أو التغافل عن إعادة التسلّح، جميعها أشكال من خطابات من الماضي التي لا مكان لها في الحملة الانتخابية في بلد أوروبي يتطلع إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من الحالة الأمنية الهادئة نسبياً، في هذا السياق المشحون سياسياً، يؤكد الاتحاد الأوروبي دعمه الراسخ لعملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي والولاية التي أوكلها إليها المجلس.

(تكلمت بالإنكليزية)

ينطوي إجراء الانتخابات أيضاً على التنفيذ السليم للنتائج. وما لم يكسر القادة السياسيون الجمود الحالي بشأن الإصلاح الانتخابي، فهناك خطر حقيقي يتمثل في أن الانتخابات سوف تفشل في تشكيل الحكومة، وتشكيل الحكومة أمر ضروري للمضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات. ولا يوجد أي شيء مؤكد إزاء حدوث أزمة سياسية في أعقاب الانتخابات. ويقع على عاتق السياسيين في البوسنة والهرسك مسؤولية منع حدوثها. وقد شهدنا حتى الآن رغبة ضئيلة من جميع الأطراف في حلّ توفيقي بين الأحزاب. ولضمان التنفيذ السليم للأحكام التي أصدرتها مؤخراً المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، يجب على الزعماء السياسيين للبوسنة والهرسك أن يجدوا حلاً وسطاً دون مزيد من التأخير.

ورغم الإقرار بأن دستور البوسنة والهرسك يُدرج المسلمين البوسنيين والكروات والصرب بصفتهم شعوبا مؤسسة، إلى جانب غيرهم، يكرر الاتحاد الأوروبي أن مبادئ المساواة وعدم التمييز بين جميع المواطنين يجب أن تكون مكفولة تماماً. والمسألة الأكثر إلحاحاً هي التوصل إلى حل يتيح تشكيل مجلس شعوب الاتحاد والمؤسسات السياسية المرتبطة به على النحو الذي تقتضيه قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وتتطلب مسألة الانتخابات المحلية في موستار الاهتمام الكامل أيضاً.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي تناول الإصلاحات الانتخابية بروح توافق الآراء والحوار باعتبارها مسألة مهمة، وبالتالي، يدعو البوسنة والهرسك أيضاً إلى تنفيذ توصيات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لدفع البلد نحو تحقيق المعايير الأوروبية، وتحسين العمليات الديمقراطية في الانتخابات المقبلة.

إن الاتحاد الأوروبي، جنباً إلى جنب مع شركائنا الدوليين، بما في ذلك الولايات المتحدة، قد عمل بشكل مكثف من خلال تيسير الجهود الرامية إلى حل المأزق الانتخابي الحالي، وسنواصل القيام بذلك. ومع ذلك، لا يزال العبء ملقى على عاتق سلطات البوسنة والهرسك لتولي زمام الإصلاحات السياسية. إن البوسنة والهرسك بحاجة إلى أن تُظهر للمجتمع الدولي، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، أنها تستطيع تنظيم حياتها السياسية بفعالية وبروح توفيقية – وهو

شرط مسبق لأي بلد من البلدان التي تطمح إلى أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي.

وسيتم تناول انتخاب أعضاء هيئة الرئاسة عقب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الرغم من أن الحملة الانتخابية سوف تضطلع بدور رئيسي على الساحة السياسية في البوسنة والهرسك في الأشهر القادمة، فإننا نحثّ الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما المؤسسات المعنية بسيادة القانون، على مواصلة المضي قدماً في الإصلاحات، ونحث القضاة والمدعين العامين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على مواصلة الفصل في القضايا والتحقيق فيها والملاحقة القضائية بعزم كامل.

ونحث الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما المؤسسات المعنية بسيادة القانون، على مواصلة المضي قدما في تنفيذ الإصلاحات، ونهيب بالقضاة وأعضاء النيابة العامة وموظفي إنفاذ القوانين مواصلة الفصل في المنازعات والملاحقة القضائية والتحقيق بعزم كامل. وفي هذا السياق، نتوقع أن يتم على سبيل الأولوية اعتماد تعديلات ملائمة في قانون الإجراءات الجنائية للبوسنة والهرسك. وينبغي أن تكون هذه التعديلات متماشية مع المعايير الدولية، ويتعين ألا تقوض قدرة المؤسسات على التصدي للجريمة المنظمة الخطيرة والفساد، وغير ذلك من التحديات في مجال سيادة القانون. وعلاوة على ذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي مؤسسات البوسنة والهرسك إلى تكثيف جهودها في ما يتعلق بعمل القضاء واستقلاله، وتعزيز إدارة الهجرة والحدود ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة، فضلا عن التصدي للإرهاب والتطرف العنيف والحيلولة دون تغذية نزعة التطرف.

يبرهن اعتماد الاستراتيجية المتعلقة بغرب البلقان في شباط/فبراير على التزامنا المتجدد تجاه غرب البلقان. وفي ١٧ أيار/مايو، يعقد قادة الاتحاد الأوروبي مؤتمر قمة في صوفيا بمشاركة جميع شركائنا من غرب البلقان. وبعد مرور ١٥ عاما على مؤتمر قمة تسالونيكي، لا يزال باب الاتحاد الأوروبي مفتوحا. والأمر يرجع إلى البوسنة والهرسك لاغتنام الفرصة السانحة والوفاء بشروط تحقيق هدفها الأوروبي.

وأخيرا، فإن عزم البوسنة والهرسك على المضي قدما نحو الاندماج الأوروبي يتعين ترجمته في صورة حملة انتخابية تتيح التدبر بصدق في التحديات المقبلة والإصلاحات المطلوبة للتصدي لها. ويعني ذلك الابتعاد في الحملة الانتخابية عن الخوض في تفاصيل ما حدث قبل ربع قرن، ولكن طرح مقترحات ملموسة للمواطنين كي يقرروا رؤية البلد بشأن مستقبله.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب كرواتيا بهذه المناقشة. وعقب البيان الذي أدلت به المراقبة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

وأود أن أبدأ بالترحيب بالممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، وشكره على تقريره (S/2017/922، المرفق) وعلى إحاطته اليوم.

إن الفترة القادمة ستكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبوسنة والهرسك. ومن هذا المنطلق، يتعين علينا أن نؤكد مرة أخرى أن من عوامل تحقيق الاستقرار في منطقة جنوب شرق أوروبا وما وراءها أن تكون البوسنة والهرسك بلدا موحدا ينعم بالاستقرار والسلام، على أساس المساواة المؤسسية الحقيقية بين شعوبها المؤسسة الثلاثة وبين جميع المواطنين. وفي ضوء هذه الخلفية، فإن التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام كان وما زال يشكل ركيزة الاستقرار والسلام في البوسنة والهرسك.

لقد دون اتفاق دايتون للسلام المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه البوسنة والهرسك: هناك ثلاثة شعوب مؤسسة، تملك على قدم المساواة السيادة والشرعية السياسية في البوسنة والهرسك.

وينبغي أن يكون الصرب والكروات والبوشناق متساوين من جميع الجوانب، بما في ذلك ممارسة نفس المسؤولية في الحفاظ على استقرار هذا البلد المتعدد الأعراق والمتعدد الأديان وأداء مؤسساته لوظائفها. ويوفر اتفاق دايتون للسلام إطارا مؤسسيا ودستوريا محوريا لذلك.

وكانت كرواتيا من بين أوائل الدول التي اعترفت بالاستقلال والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك في أصعب الأوقات إبان العدوان الذي شنه نظام سلوبودان ميلوشيفيتش والجيش الشعبي اليوغوسلافي خلال النصف الأول من تسعينات القرن العشرين. وقامت كرواتيا بدور حاسم في ميلاد وبقاء البوسنة والهرسك بوصفها دولة مستقلة. وهذه حقيقة تاريخية ثابتة. ويجب علينا أن نتطلع إلى المستقبل، ولكن التاريخ ينبغي ألا يُنسى: فأثناء الحرب التي دارت في تسعينات القرن العشرين، آوت كرواتيا مئات الآلاف من اللاجئين من البوسنة والهرسك وقدمت المساعدة الإنسانية بطرق عديدة، من اللوجستيات والمعدات إلى الرعاية الطبية. وبناء على طلب من قيادة البوسنة والهرسك، ووفقا للاتفاقات الثنائية بيننا، قدمت كرواتيا مساعدة عسكرية حاسمة، وبالتالي حالت دون سقوط مدينة بيهاتش وتكرار الإبادة الجماعية التي شهدتها سريبرينتسا. باختصار، لقد قامت كرواتيا بدور محوري في إنهاء الحرب في البوسنة والهرسك وفي التمكين من إبرام اتفاق دايتون للسلام.

وبصفتها أحد الموقعين على اتفاق دايتون للسلام، تتحمل كرواتيا مسؤولية خاصة عن رفاه البوسنة والهرسك وتظل ملتزمة بشكل قاطع بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك بوصفها بلدا موحدا وذا سيادة، وكذلك بالمساواة بين شعوبها المؤسسة الثلاثة مع الاحترام الكامل لحقوق الآخرين. ولا يزال اندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) هدفنا الاستراتيجي.

واليوم، تقدم كرواتيا مساعدة قوية للبوسنة والهرسك في مجالات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية. ويبلغ حجم التبادل التجاري بيننا قرابة بليوني يورو في السنة، مما يجعل كرواتيا أكبر شريك تجاري للبوسنة والهرسك من حيث الواردات إلى ذلك البلد، وثاني أكبر شريك من حيث الصادرات من البوسنة والهرسك. كما أن كرواتيا هي أكبر مستثمر أجنبي حيث أنها تستثمر ما يزيد على بليون يورو في قطاع الاقتصاد الحقيقي في البوسنة والهرسك. ونخرج من جميع هذه النقاط باستنتاج واحد: بالنسبة لكرواتيا، فإن البوسنة والهرسك هي أكثر بكثير من مجرد جارة. إن البوسنة والهرسك شريكة لنا، ونحن ندعمها بإخلاص في بناء مستقبل أفضل لمواطنيها.

وكرواتيا، بوصفها إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والناتو، ستواصل دعم البوسنة والهرسك في طموحها إلى نيل عضوية الاتحاد الأوروبي حيث نقدم دعمنا السياسي الكامل وخبرتنا ومساعدتنا التقنية. وإحراز تقدم في هذه العملية أمر بالغ الأهمية، ليس لمجرد أنها أفضل استثمار في مستقبل البلد، بل لأنها أيضا وسيلة للمساعدة في تجاوز أثقال الماضي الصعبة.

إن طريق البوسنة والهرسك نحو الاتحاد الأوروبي ذو أولوية قصوى، ولكنه تكتنفه العديد من العقبات. وفي هذا الصدد، تود كرواتيا أن تردد ما جاء في قرارات البرلمان الأوروبي بشأن ما أحرزته البوسنة والهرسك من تقدم في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، والتي تشير إلى أن البوسنة والهرسك لن تكون مرشحا ناجحا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى أن تتم تهيئة الظروف المؤسسية المناسبة على أساس مبادئ الحكم الاتحادي واللامركزية والتمثيل الشرعي والنسبي.

وموعد إجراء الانتخابات العامة في البوسنة والهرسك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ يقترب بسرعة. وهذه الفترة بالغة الأهمية لكي يحقق الحوار بين الأطراف نتائج من أجل الإصلاح الانتخابي. والاعتماد العاجل لهذا الإصلاح، في أعقاب الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في قضية ليوبيتش وفي قضية مدينة موستار، ليس ضروريا فحسب

ولكنه بالغ الأهمية لاستقرار البوسنة والهرسك ولتنفيذ النتائج الانتخابية في مرحلة ما بعد الانتخابات. وينبغي أن يكفل هذا الإصلاح التمثيل المتناسب والشرعي للشعوب المؤسسة على جميع مستويات الحكومة وإنفاذ الأحكام الانتخابية المحددة المتعلقة بمجلس شعوب الاتحاد، فضلا عن انتخاب أعضاء مجلس رئاسة البوسنة والهرسك. ولذلك، تدعو الحاجة إلى إجراء إصلاحات انتخابية شاملة من أجل الحفاظ على دعائم المساواة بين الشعوب وصون استقرار البوسنة والهرسك.

وكما جاء في بيان الاتحاد الأوروبي، فإنه ستتم معالجة مسألة انتخاب أعضاء مجلس الرئاسة عقب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أضيف إلى ذلك أنه يمكن بل وينبغي التصدي لهذه المسألة في وقت مبكر عن ذلك – في أقرب وقت ممكن – بالسرعة الواجبة. وسيتوقف ذلك أساسا على توفر الاستعداد الحقيقي لدى جميع الأطراف المعنية، وكرواتيا تؤيد بقوة الجهود المبذولة في هذا الصدد.

إن ما تحتاجه البوسنة والهرسك اليوم ليس التصريحات المؤججة للمشاعر من جانب بعض الجماعات السياسية، ولكن الحكمة اللازمة لتبني المبادئ الأساسية والسمات السياسية للبوسنة والهرسك، المتجذرة في التاريخ المعقد للبلد وذات الأهمية الأساسية لرخائه مستقبلا. وقد دعت اللجنة المركزية للانتخابات في ذلك البلد إلى إجراء انتخابات عامة في تشرين الأول/أكتوبر. وإجراء الانتخابات وتنفيذ نتائجها، بما في ذلك سير عمل المؤسسات بشكل سليم، شرط ديمقراطي ضروري بالنسبة لأي بلد. ولذلك، ينبغي أن يعي الزعماء السياسيون المسؤولية التي يتحملونها عن مستقبل وطنهم. إن الناس اليوم، لا سيما الشباب، يصوتون بأقدامهم. ولن تؤدي اللامبالاة السياسية إلا إلى زيادة الشعور بالقنوط الناجم عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية حيث لا يزال أداء اقتصاد البوسنة والهرسك دون مستوى توقعات مواطنيها. والبوسنة والهرسك تستحق مستقبلا أفضل.

في الختام، نأمل مخلصين أن تجد البوسنة والهرسك القوة والحكمة اللازمتين للتغلب على المأزق السياسي الحالي والمضي قدما بمزيد من الكفاءة على طريق الاندماج في الاتحاد الأوروبي والناتو. ولهذا السبب، فإن تنظيم عملية انتخابية شاملة في تشرين الأول/أكتوبر أمر لا غنى عنه.

وستواصل كرواتيا الدعوة إلى التركيز القوي والدائم على البوسنة والهرسك على الصعيدين الأوروبي والدولي. تستحق البوسنة والهرسك منا الاهتمام المتواصل والمساعدة من أجل إطلاق إمكاناتها الكاملة غير المستغلة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): الاستقرار الإقليمي وتطوير التعاون الشامل في غرب البلقان هما من الأولويات الثابتة للسياسة الخارجية لصربيا. وينعكس السعي إلى تحقيق هذين الهدفين منذ وقت طويل في أنشطة بلدي، لأننا نعتقد أن هذا هو السبيل الأمثل لتحقيق منطقة مستقرة سياسيا وحيوية اقتصاديا. ولذلك فإن المشاريع المشتركة التي نضطلع بها تكتسي أهمية قصوى في جهودنا الرامية إلى توفير آفاق واقعية من أجل مستقبل أفضل لصربيا وجيرانها. نحن مقتنعون بأن النوايا الحسنة لصربيا تحظى بالاعتراف والتقدير، ولذلك كنا دائما مستعدين وراغبين في استثمار جهود إضافية لتحقيق المزيد في هذا الصدد. ولتحقيق هذين الهدفين، فإن البوسنة والهرسك شريك بالغ الأهمية ويعول عليه في مسيرتنا المشتركة على نفس الدرب.

إن علاقات صربيا مع البوسنة والهرسك عميقة الجذور ومتعددة. في عام ١٩٩٥، وقع اتفاق دايتون التاريخي للسلام، منهيا حرب مريرة طويلة في البوسنة والهرسك. وصربيا ضامن للاتفاق ولا تزال تعتقد أنه بالغ الأهمية. فهو يوفر أساسا للسلام والاستقرار، وهو أساسي لتعزيز الهدف الهام المتمثل في تحقيق المصالحة الحقيقية والثقة المتبادلة. غير أنه لا يزال يطلب منها

مواصلة استثمار قصارى جهدنا في سبيل تحقيقها، على الرغم من النبرات النشاز التي تسمع أحيانا في المنطقة والتي تذكرنا بأحداث الماضي المأساوية. وإذ تقوض الجهود التي احترنا جميعا بذلها، فإنها في كثير من الأحيان تثقل الحالة السياسية في البوسنة والهرسك، وتثير مشاكل لا داعي لها فيما بين الكيانات والشعوب المؤسسة للبلد وتؤثر على الحالة في المنطقة بأسرها.

صربيا مؤيد قوي وثابت لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية. يدل الماضي القريب لغرب البلقان على أهميتها في تحقيق السلام والاستقرار وإحلال الثقة المستدامة. واحترام هذه المبادئ شرط لا غنى عنه في العلاقات مع البلدان المجاورة. واستنادا إلى أحكام اتفاق دايتون للسلام، تظل صربيا ملتزمة التزاما ثابتا وحقيقيا بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

وتعتقد صربيا أن الاختلافات المحتملة في مواقف الكيانات بشأن قضايا هامة، سواء فيما يتعلق بالولاية القضائية والقانون الانتخابي، فضلا عن المسائل الأخرى، تدخل في نطاق القضايا الداخلية للبوسنة والهرسك، وتؤيد حوارا حقيقيا ومفتوحا، تعتقد أنه يمكن أن يفضي إلى حلول مقبولة للجميع قابلة للتنفيذ. وندعو جميع الأطراف إلى العمل صوب بناء الثقة والاحترام المتبادلين.

وتؤيد صربيا دورة انتخابية دون عوائق في البوسنة والهرسك. ومن شأن الشفافية وحسن النية والمسؤولية المساعدة كثيرا في هذا الصدد. ومن شأنها أيضا أن تساعد المؤسسات المشتركة في البلد على العمل بقدر أكبر من الفعالية والإسهام بشكل أكبر في عمليات الإصلاح. الأعمال الأحادية الجانب، وتبادل الرسائل السلبية المؤججة للمشاعر، وإعادة استغلال الانقسامات والمشاكل القديمة وإثارة أخرى جديدة إنما يتعارض مع المصالح الحقيقية لجميع مواطني البوسنة والهرسك.

إن صربيا مقتنعة بأن الحوار السياسي على جميع المستويات مع البوسنة والهرسك له أهمية خاصة لتطوير العلاقات الشاملة. لقد شارك مسؤولو البلدين في اجتماعات كثيرة – ثنائية ومتعددة الأطراف – في الفترة السابقة. وكان الاجتماع المهم للغاية هو الاجتماع الثلاثي بين أعضاء مجلس رئاسة البوسنة والهرسك ورئيسي كرواتيا وصربيا في موستار في ٦ آذار/مارس.

لقد كان للتعاون الاقتصادي بين صربيا والبوسنة والهرسك والجهود المتواصلة من جانب البلدين لتطويره باستمرار أثر إيجابي على مجمل العلاقات الثنائية. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، ضاعفت صربيا والبوسنة والهرسك حجم تبادلهما التجاري. كما أننا ندرك جيدا أهمية تعزيز الجهود الإقليمية المبذولة من أجل التقريب بين الناس والربط بين الاقتصادات. وسيستمر تعزيز هذه الجهود بدرجة كبيرة عن طريق المناقشات المنتظمة لمشاريع ملموسة في مجالات الهياكل الأساسية، والطاقة، والسياحة، والتجارة الحرة، على وجه الخصوص، وتحديث الطرق وخطوط السكك الحديدية.

تجمعنا مساعينا المشتركة مع البوسنة والهرسك وتطلعاتنا المشتركة إلى الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي. قد يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات متعددة ويكون في عملية الإدماج، لكن يشجعنا أن جهودنا تحظى بالتقدير والاهتمام الذي نتوقعه نحن في المنطقة. إن سياسة الاتحاد الأوروبي للتوسع صوب غرب البلقان عملية مستمرة ومستقرة تنص على قبول أعضاء جدد، ربما قبل عام ٢٠٢٥، تتجلى أيضا في الوثائق التي اعتمدها في الآونة الأخيرة. وقد ساهمت رسالته البناءة والمشجعة في حملة الإصلاحات في المنطقة وتطوير التعاون المتبادل. تكتسي عمليات الإصلاح والتعاون أهمية كبيرة بالنسبة لبلدي، الذي ينظر إليه على نطاق واسع باعتباره مرشحا جديرا بالقبول في عضوية الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٥، وبالنسبة للبوسنة والهرسك وبعض البلدان الأخرى المجاورة لصربيا. وإذ تضطلع بعمليات الإصلاح الخاصة بها، تتطلع صربيا إلى تحقيق البوسنة والهرسك لكل النجاح وهي على استعداد لتشاطر خبراتها

ومساعدة البوسنة والهرسك في إحرازها للتقدم صوب الاندماج الأوروبي.

إن شعبي صربيا والبوسنة والهرسك قريبان جدا من بعضهما. ففي نهاية المطاف، البوسنة والهرسك، وخاصة جمهورية صربسكا، هي موطن عدد كبير من الصرب. ومن أجل مستقبل أفضل، فإن صربيا على استعداد للتعاون بشكل مكثف مع البوسنة والهرسك وكياناتها. ومن خلال الإرادة المشتركة والجهود المشتركة، يمكننا أن نجعل علاقاتنا حافزة لعمليات التقارب الإقليمي وعلاقات حسن الجوار. إن تنمية المنطقة، وتوظيف إمكاناتها الاقتصادية الهائلة، وربط هياكلها الأساسية وكفالة تحسين الاتصالات والتنقل ستساعدنا على تلبية التوقعات المبررة لمواطنينا. يجب أن نتناول الأسئلة القائمة عن الماضي. لكن علينا القيام بذلك دون تردد ودون أن نسمح لها بالتأثير على مصالحنا وإنجازاتنا الحالية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.